السفير العربي

جريدة لبنان في الوطن العربي وجريدة الوطن العربي في لبنان

الخميس 27 شباط 2014 ـ الموافق 27 ربيع الثاني 1435 هـ ـ العدد 12711

AS-SAFIR Arabic political daily – February 27, 2014 N° 12711

كيف يتفكر فلسطينيو 1948 علاقتهم بالكيان الذي يستعمرهم ويسعى لمحو وجودهم، إن لم يكن الجسدي فالرمزي. قراءة في ثلاث وثائق أساسية أصدرها فلسطينيو الداخل في مراحل مختلفة.
2

لماذا يسطَع خطاب «الدولة» و«السيد» في مصر ولا ينتصر؟ وفي العراق، الانتخابات النيابية المقبلة تجري تحت لواء القبيلة علاوة على الطائفة. و«الزاوية الحمرا»: غرابة الأطوار هي العدو!
3

«التعليم قضية»: عن ثقب أسود اسمه المدرسة الجزائرية. و«بألف كلمة» مشاهد من استعادة التحركات الاجتماعية في مصر. و«حلم» ينضم إلى حملة المطالبة بإطلاق سراح علاء عبد الفتاح.
4

المديونيّة والتبعيّة والانتقال الديموقراطي في تونس

تزامَن تولّي حكومة «الكفاءات المستقلّة» المنبثقة عن الحوار الوطني في تونس بالإعلان عن تدفّق قروض جديدة. لعب تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي وتراجع التصنيف السيادي لتونس دوراً هامّاً في تصاعد الضغوط على الترويكا الحاكمة بقيادة حركة النهضة الإسلاميّة التي خشيت من «أسلمة الفشل»، ما يعني تحميل الإسلام السياسي مسؤولية سوء إدارة البلاد وتردّي الوضع الاقتصادي. لكن، بغض النظر عن كفاءة الحكّام من عدمها، وتقييم أداء الحكومات المتعاقبة منذ سقوط بن علي، فإنّ القاسم المشترك بينها يكمن في الاعتماد المكثّف على المديونيّة، إلى درجة بلوغ حجم القروض خلال الثلاث سنوات الأخيرة نصف الديون التي راكمها نظام بن علي خلال أكثر من عقدين، رافعة بذلك الدين الخارجي إلى ما يعادل تقريبا نصف الناتج الوطني الخام. لم يوقف سيل الانتقادات الموجّهة من الخبراء وجمعيّات المجتمع المدني عجلة المديونيّة. وأما المقاربات التقنيّة والحقوقيّة القائمة على ضرورة احترام الموازنة العامّة من جهة، وعلى رفض سداد الديون الفاسدة أو الكريهة (والمقصود هنا التي لم ينتفع بها الشعب التونسي تحت الديكتاتوريّة) من جهة ثانية، فهي على أهميتها، عاجزة عن قراءة المديونيّة في إطار الاقتصاد السياسي للسلطة في تونس قبل الثورة وبعدها.

تأميم الديون وخصخصة الثروة

تبدو القراءات التي تربط بين المديونيّة وسوء إدارة شؤون دولة الاستقلال قاصرة عن فهم هذه الظاهرة، خصوصا أنّ المديونيّة مثّلت قاسماً مشتركاً للأنظمة التي تعاقبت على حكم البلاد منذ القرن التاسع عشر. لقد كان لإنهاء القرصنة أو «الجهاد البحري» في البحر البيض المتوسّط في القرن الثامن عشر، وصعود التجارة البحريّة الأطلسيّة التي سيطرت عليها القوى الاستعماريّة مقابل تراجع الخطوط التجاريّة العابرة للصحراء، الأثر الكبير في فقدان الإيالة التونسيّة لموارد ماليّة هامّة، وبالتالي في تراجع الأسس الماديّة للحكم. استفحلت هذه الأزمة طوال القرن التاسع عشر، خصوصا بعد إلغاء تجارة الرقيق، وسعي القوى الأوروبيّة إلى غزو الأسواق الخارجيّة، وارتفاع كلفة الإصلاحات العسكريّة والصناعيّة التي كان مصيرها الفشل، ما أدّى إلى دخول حكم «البايات» (ولاة العثمانيين في البلاد وحكام تونس قبل الاستقلال) في أزمة ماليّة خانقة. كان ثمن التجاء الطبقة الحاكمة للتداين، لتطوير وتحديث أجهزتها العسكريّة والإداريّة بما يضمن إحكام سلطتها على الداخل وإخضاع القبائل الرافضة للجباية، منح المزيد من الامتيازات التجاريّة والجبائيّة للقوى الأوروبيّة، ما ساهم في مفاقمة العجز ودخول البلاد في حلقة مفرغة. انتهى الأمر بفقدان الدولة حريّة التصرّف في مواردها الماليّة وتدخّل القوى الأجنبيّة لتصفية الديون التونسيّة.

مع الاستعمار دخلت المديونيّة في معادلة السلطة في تونس، ولم تنته بخروجه، خصوصا أنّ الطبقة الحاكمة التي أفرزها الاستقلال جعلت من السلطة مدخلا للثروة. لعب الاقتراض الخارجي دورا اساسيّا في بناء دولة الاستقلال وفي تمويل «رأسمالية المحاسيب» التي تلت الانفتاح الاقتصادي. دخل الكثير من كبار موظّفي الدولة عالم الأعمال، وأوكلت لهم مهمّة بناء القطاع الخاصّ معتمدين في ذلك على علاقاتهم مع مراكز القرار وعلى التسهيلات والقروض البنكيّة المُيسّرة. بهذا المعنى، فإنّ الاقتراض ليس مجرّد تمويل مالي للحياة الاقتصاديّة بل هو وسيلة للترقي الاجتماعي ولمراكمة الثروة عبر التقرّب من دوائر الحكم ومراكز النفوذ السياسي. تطوّر اقتصاد الدين تحت نظام بن علي إلى درجة صار فيها منح القروض بالمحاباة، ودون ضمانات، يخضع للسمسرة البنكيّة والسياسيّة مقابل عمولات ضخمة وولاءات متجدّدة على إيقاع الأقساط التي يجب التهرّب من سدادها والامتيازات التي يقتضي تحصينها سلوكا مهادنا، طيّعا ومستكينا. هكذا مُنحت القروض لتمويل مشاريع خاسرة ولإطالة عمر شركات مفلسة، كما هو شأن شركة بيع التجهيزات المنزليّة «باتام» والعديد من النُزل في القطاع السياحي، وفي كثير من الأحيان لتمويل مشاريع وهميّة وُظّفت أموالها في المضاربة في البورصة والعقارات، إلى درجة بلغت فيها القروض التي لا يمكن استرجاعها 24 في المئة من مجمل القروض البنكيّة في العام 2003. وتراجَع هذا الرقم ليصل في العام 2011 إلى 13 في المئة ليس مردّه قدرة البنوك على استرجاع هذه القروض، بل بنسبة كبيرة بسبب فسخها وإلغائها، خصوصا إثر تصاعد ضغط المؤسّسات الماليّة الدولية التي طالبت بالمزيد من الشفافية في هذا القطاع. بهذا المعنى، فإنّ العائلة الحاكمة السابقة لم تكن وحدها المستفيدة من هذا النهب المنظّم للمال العام عبر الاقتراض، بل مارسته أجزاء واسعة من طبقة رجال الأعمال والبورجوازيّة الطفيليّة المكوّنة من فيالق المضاربين والمقامرين. وفي هذا الإطار، يتذكّر التونسيّون جيّدا قائمة المئة عائلة التي نهبت البلد، والتي كان أصدرها البنك المركزي التونسي في 2003. ليس الأمر إذاً عرَضيّا حتّى يُصنّف في خانة «الفساد»، ولا هو هامشيّ حتّى يقع حصره في إجراء جرد للديون يتمّ من خلاله فرز الفاسد من الذي لم يمسسه سوء: إغراق الدولة في الديون، ثمّ توزيعها عبر شبكات زبونيّة وانتهازية بمنطق الولاءات والأعطيات والهبات، هو في قلب ممارسة السلطة. ليس الاقتصاد خارج السياسة بل هو في صميمها. لطالما تعامل نظام بن علي، ومن قبله بورقيبة، مع البلد ومقدّراته وكأنه كعكة يوزّعونها على الأنصار والأتباع والطامعين، يُذكّون فيهم الطمع والتملّق والنهم الغنائمي، ويستقوون بهم على بقيّة الشعب الذي يجودون عليه بالفتات. في المحصّلة وقع تأميم الديون وخصخصة الثروات.

الاقتراض ريع السلطة

رغم مخاطر التبعيّة وارتهان القرار الوطني، فإنّ السلطة في تونس اعتمدت تاريخيّا على الاقتراض كريع لتوطيد حكمها. جعلت النُخب الحاكمة من الاقتراض الخارجي خيارا لا بديل منه، معتمدة في ذلك على وهم طالما سوّقت له، وهو أنّ تونس، عكس جيرانها، لا تملك موارد طبيعيّة كالنفط والغاز، وبالتالي فهي تعوّل على تضحيات أبنائها لبناء اقتصاد مرتبط بالخارج يكون قادراً على المنافسة. احتكرت النخب الحاكمة موقع التفاوض مع المؤسّسات الماليّة العالميّة وسلطة توزيع الريع المتأتّي من الاقتراض، وجعلت من التبعيّة التي فرضتها العلاقة غير المتوازنة مع الخارج ورقة لبناء هيمنتها في الداخل. يقع في هذا الإطار سعي نظام بن علي إلى تسويق نموذج تونس كـ«التلميذ النجيب» للمؤسّسات المالية العالميّة، القادر على التكيّف مع شروطها المجحفة والإيفاء بتعهّداته إزاءها. كان الاقتراض المحموم لتغطية الحاجة الماسّة للسيولة، بما يضمن استقرار العلاقات الزبائنية وتقاسم الكعكة الوطنيّة، خيارا ضيّق الأفق ألقى بالاقتصاد في دوّامة الرداءة والحلول الظرفيّة، مثل بيع حجوزات فندقيّة بأثمان بخسة لا تغطّي كلفتها، أو غضّ الطرف عن الاقتصاد الموازي والتهرّب الضريبي... وهذه انتهت بتفجّر الأوضاع وسقوط النظام.

سقط النظام ولم تقع إعادة النظر في التوازنات التي حكمت الاقتصاد السياسي للسلطة في تونس لأكثر من ثلاثة عقود. واصلت حكومة الباجي قائد السبسي، ومن بعدها حكومات الترويكا بقيادة حركة النهضة، الاعتماد المكثّف على الاقتراض. اقتضت العمليّة السياسيّة ترويض الحراك الثوري وإخراجه من الشارع إلى المكاتب والقاعات المغلقة. دفعت الثورة أجزاء واسعة من الشعب الذي استوعبته على مدار عقود الهوامش الاقتصادية والاجتماعية إلى معترك المطالبة بالتغيير وبالعدالة الاجتماعية. كانت الإجابة بتوزيع المنح على حاملي الشهادات الجامعية المعطّلين على العمل، وتوفير العمل المؤقّت لاستيعاب العاطلين، وزيادة أجور قطاعات واسعة من الأجراء. مثّلت هذه الحلول الظرفيّة نوعاً من تصدير الأزمة للمستقبل. صعد الإسلاميّون إلى الحكم عبر صناديق الاقتراع حاملين معهم آمال ناخبيهم في التغيير، لكنّهم اعتمدوا الخيارات نفسها القائمة على الإنفاق والاقتراض، فيما تقتضي العدالة الاجتماعيّة حلاً جذريّا يقطع مع امتيازات المتنفّذين وتناقضات المرحلة السابقة، وليس مجرّد مسكّنات، وهذا ما لم يجرأ الإسلاميّون على فعله. وهم عملوا على إعطاء ضمانات للخارج والظهور بمظهر الحكم المسؤول والحريص على عدم تغيير المعادلة، وعلى التموقع كبديل للطبقة الحاكمة السابقة المعروفة بـ«الدستوريّين». لم تبادر الترويكا الحاكمة إلى إجراء إصلاح جبائي يضمن العدالة الضريبيّة، وظلّ الإصلاح المقترح مجحفاً في حقّ طبقة الشغّيلة، ولم تفتح ملف القروض التي لم يقع سدادها ولم تجرؤ على رفع السرية البنكية وتمكين الرقابة المالية من تعقّب الأموال المشبوهة ومكافحة التهرب الضريبي. لا يمكن تفسير ذلك بانهماك الإسلاميين وحلفائهم ـ الذين شاركوهم الحكومة وليس الحكم ـ في العمليّة السياسيّة والدستوريّة. والدليل مماطلة حركة النهضة في إدراج فصل في الدستور يقضي بحقّ الشعب في مراقبة الصفقات في قطاع الثروات الطبيعيّة والطاقة والمناجم، وهو القطاع المعروف باستشراء الفساد فيه، خاصّة أن ثروات هامّة ما زالت تُباع بمقتضى صفقات وتسعيرات تعود إلى الحقبة الاستعماريّة كما هو حال الملح مثلا. لم يمرّ هذا الفصل إلا بعد ضغط كبير من منظمات المجتمع المدني، وبعد استبسال أحد النواب، وهو رئيس لجنة الطاقة، في الدفاع عن مقترحه وتهديده بالاستقالة من المجلس التأسيسي. تجربة حركة النهضة في الحكم لم تُثبت فقط أنّها لا تملك برنامجا «ثوريّاً»، ولكنّها أكّدت عدم رغبة الإسلاميين في تونس في إصلاح هيكلي وجذري للدولة من خلال إعادة النظر في الأسس الماديّة والتاريخيّة التي قامت عليها السلطة. الأرجح انّ الإسلاميين اختاروا البراغماتيّة، فهم يعلمون جيّدا أن التبعيّة هي ثمن التمكين أو على الأقلّ ثمن تطبيع وجودهم كقوّة سياسيّة مراهنة على حكم دولة اقتصادها مرتبط بالدوائر الماليّة العالميّة.

ماذا بعد إسقاط النظام؟

لا يمكن اختصار مشكلة تفاقم المديونيّة في قلّة كفاءة الحكّام أو في فسادهم المالي والأخلاقي. المديونيّة مرتبطة أساسا بميكانيزمات الحكم وبالتحالفات الاقتصادية والسياسيّة التّي تُحوّل الدين العام إلى ثروات خاصّة، وبالمصالح التي تحمي نفسها من خلال سيطرتها على الدولة. واهمٌ من يعتقد أنّ الدستور كان رهان المرحلة الانتقاليّة. لم يكن الدستور سوى معركة جانبيّة لمعركة أكبر هي معركة السيطرة على الدولة بما هي مركز حفظ المصالح الاقتصاديّة والاجتماعيّة لقطاعات متنفّذة. أنهكت المعركة بين القوى القديمة والقوى الصاعدة التّي أفرزتها الانتخابات العامة، الطبقات الشعبيّة التي صارت تعاني بعد سقوط النظام من تردّي الوضع المعيشي والتضخّم وانعدام الأمن، ولسان حالها يقول «كان الحال أفضل عندما كان أسوأ!». ذلك انّ إسقاط النظام بدون قلب التوازنات الاجتماعيّة والاقتصاديّة المهيمنة لا يمنع من إعادة صياغة ذلك النظام نفسه، عن طريق إدماج نُخب جديدة، وفق مقولة غرامشي عن «تغيير كلّ شيء حتّى لا يتغيّر أي شيء».

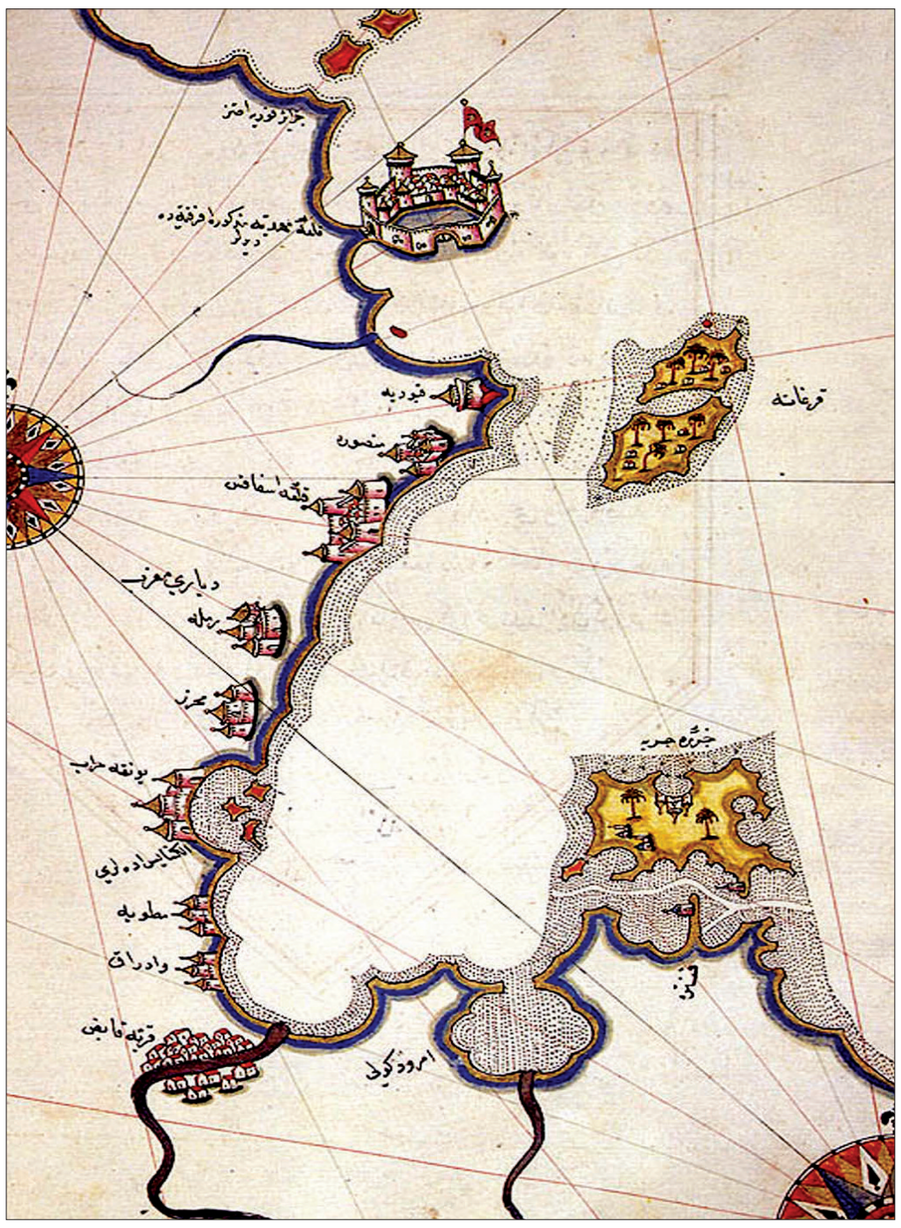

رسم البحار العثماني بيري حجي محيي الدين («بيري ريس»، 1465ـ 1554) (من الانترنت)

حمزة المؤدب

باحث في العلوم السياسية من تونس ـ «الجامعة الأوروبيّة»، فلورنسا

«هذا عيب.. هذا عار.. الكسالى في خطر»

بعد ثلاثة أشهر من التأمل في اختلالات المدرسة المغربية، قرر وزير التعليم العمومي – والذي جيء به من التعليم الخصوصي إلى حكومة بنكيران الثانية في تشرين الأول/ أكتوبر 2013 – أن جوهر المشكل يقع في التقويم. والدليل هو أن نصف التلاميذ المغاربة يجدون صعوبة في القراءة حسب تقرير لليونسكو. ومع ذلك تبلغ نسبة النجاح تسعين في المئة في المستوى الابتدائي. لذلك كشف الوزير عن موقع إلكتروني إسمه «مسار» لمسك نقط الامتحانات بدل تسجيلها على الأوراق.

فجأة خرجت مظاهرات تلاميذية بشعارات مختلفة منها «هذا عيب هذا عار، مستقبلنا في خطر» وأيضا «زنكة زنكة دار دار...لا ارتجال لا مسار» (تذكرتم القذافي؟ هذا للإيقاع فحسب). وقد رأيتُ لافتة كتب عليها شعار دال: «التلميذ يوريد إسقاط مسار».

لماذا يريد ذلك؟

لأن «مسار» اعتبر من الكبائر (كان كتاب «الكبائر» هو أضخم وأرخص كتاب في المعرض الدولي). وقيل لأن وزير التعليم يملك شركة معلوماتية ويريد ترويج حواسيبه في الثانويات. اعتراض آخر: توجد مؤسسات تعليمية بلا كهرباء وخارج تغطية الشبكة العنكبوتية لأن شركات الاتصالات «لعنة الله عليها» تستثمر في مناطق الاكتظاظ فقط.

لذا هدد مدراء الثانويات بالإضراب، واعتبر الأساتذة قرار «مسار» بمثابة «وضع أحمر شفاه على المخاط». تساءل الرافضون: هل يعقل أن يُطبق برنامج مسار على المؤسسات العمومية حيث أولاد الشعب الفقير كما يطبق على المدارس الخصوصية؟

تتابعت مسيرات غير مسبوقة سميت ثورة تلاميذية، ركبتها جهات حزبية اعتبرت ما يجري احتقانا اجتماعيا وتربويا غير مسبوق. وتم التنديد ببرامج إصلاح تعليم مستوردة وتمت المطالبة بالكف عن معاملة التلاميذ المغاربة كفئران تجارب.

اعتبر تطبيق «مسار» بقرار حكومي انفرادي يخلق الفتنة بين فئات الشعب المغربي. لذا يحتج المعارضون على برنامج «مسار» بل وعلى مسار البلاد والتعليم ككل...

وفي مداخلات المسؤولين والنقابيين، جرى التأكيد بإجماع تام شامل على أن «مصلحة التلميذ فوق كل اعتبار». لكن ما أن تسأل هؤلاء المتحدثين كيف تتحقق هذه المصلحة حتى يتفرق ذاك الإجماع طرائق قددا.

أعلن المعارضون تحميل مسؤولية الاحتقان للحكومة ووزارة التعليم، ومسك الختام: نددوا بكسل الوزارة في تنزيل التوجيهات الملكية في مجال التعليم.

أها!

وارتفعت أصوات تطالب بمبادرة وطنية تشاركية تروم تأسيس فعل تعليمي معنوي ومعرفي بغية مساعدة الاجيال...

فجأة غمرني الشك في فائض الكلام. ردت الوزارة قائلة «ويندرج استعمال هذه المنظومة في إطار إدماج تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في المنظومة التربوية، وتطوير آليات وأساليب عمل الإدارة التربوية وتعزيز دور الحكامة في النظام التربوي، وضمان مبدأ الشفافية وتكافؤ الفرص...»

هذه لغة ثورية خشبية غليظة تشعرني بالرعب فيزداد شكي. أنا أشك إذن أنا موجود. لذلك سأنتقل من وصف ما رأيت إلى حكي ما فهمت.

ما هو «مسار»؟

سألت أستاذا في مؤسسة خصوصية فقال «لدينا موقع إلكتروني منذ ثلاث سنوات. «مسار مُصغّر». لكلّ أستاذ رقم سري خاص. ولكل أب / أم رقم سري خاص. تقوم الإدارة بداية كل سنة بتوزيع الأرقام السرية الخاصة بكل شخص. يُدخل الأستاذ نقط الفروض والمراقبات المستمرة، بل يُدخل أيضا أي ملاحظة يريدها أن تصل إلى والد تلميذ معين. مثلا أن يكتب في الخانة الخاصة بالتلميذ «أخبركم أن ابنكم لا ينتبه داخل الفصل، ولا يكف عن الثرثرة». ويتلقى بعد يوم على أبعد تقدير ردا أو زيارة من والد التلميذ. وهذا أمر شائع في غالبية المدارس الخصوصية. لكن لحسن الحظ أن أغلب الآباء والأولياء متعلمون ويتابعون مسار أبنائهم.

مسار برنامج معلوماتي إذاً. هذا ليس جديدا. فجل الوثائق الإدارية التي تصدرها الدولة صارت إلكترونية. لم يعترض أحد. يوميا يقضي التلاميذ ساعات طويلة على الإنترنيت. يفرحون حين تعدُهم شركات الاتصالات بأن يكون أداء المكالمات بالثانية. واضح أن الحساب المدقق يخلق أصدقاء وزبائن جيدين. لكن هؤلاء الزبائن ضد كشف نقط الامتحانات على الإنترنيت.

مسار إجراء تقني جعل التقويم مكشوفا. وضعه تحت ضوء قوي ليراه الجميع. لتظهر الصلو بين الممرات التعليمية والسنوات الدراسية جلية. هذا ما يزعج الإداريين لأنه يضيف لهم عملا جديدا. يزعج الأساتذة لأنه يفرض عليهم إنجاز العدد المحدد من الفروض وتصحيحها وفق سلم تنقيط ثابت بدل منح نقاط جزافية.

واضح أن الاحتجاج ضد مسار هو احتجاج ضد الشفافية. ما فهمته هو أن الشعب يريد الغموض، بينما الانترنيت تفضح مسار التنقيط. حتى أن شعار «هذا عيب هذا عار مستقبلنا في خطر» تغير على الفايسبوك وصار «هذا عيب هذا عار الكسالى في خطر».

لتجنب ذلك العار المستحق يجري التنظير للكسل:

يريد تلاميذ البكالوريا الذين يحصلون على نقاط سيئة في الامتحان الوطني الموحد أن يحصلوا على نقاط عالية في الفصل. يقترحون حلا سرياليا، أي إجراء الامتحانات في المنازل للحصول على نقاط عالية. دون هذا سيرسبون ويرسبون ويُطردون. قبل بعض الأساتذة اللعبة، قدموا أسئلة منزلية واحتسبوها كفروض محروسة في الفصل. أما الذين لم يفعلوا فقد اعتبروا أشرارا وصارت سلامتهم البدنية مهددة. في أحسن الأحوال حقد عليهم الكسالى ودعوا لهم بمرض السرطان وبحادثة سير مروعة.

إن الشفافية خطر على الكسالى حيثما كانوا. لذا قلبوا حجج التنافس عاليها سافلها. صار الكسالى يلومون الوزير الجديد على مشاكلهم. صُرف النقاش الحقيقي إلى غاية ثانوية هدفها تبرئة النفس وتلطيخ الآخرين بالوحل.

تلميذ واحد قام بنقد ذاتي حقيقي. حمل المسؤولية للذين «نجّحوه» من الإعدادي للثانوي دون أن يستحق. وتأسف لأن من طردوا قبله عثروا على عمل وتزوجوا، لذا ردد بحسرة أوجعتني «ليتهم طردوني منذ أربع سنوات».

إذاً ما فهمته نقيض ما رأيته. ما أقلقني هو مساعد وزير التعليم (واسمه الوزير المنتدب)، اشترى لأمه بـ4000 دولار شوكولاتة من ميزانية الوزارة. حين انكشف الأمر قال الوزير المنتدب إن أمه أرسلت سائقه لجلب الشوكولاتة وظن سائق الوزير أن الطلبية للوزارة وليس للبيت. يمثل التبرير استهانة رهيبة بذكاء المغاربة. لم يُعلق وزير التعليم على ما يجري في وزارته. وهذا يستدعي تعلم بدء الشفافية بالكنس أمام أبوابنا أولا.

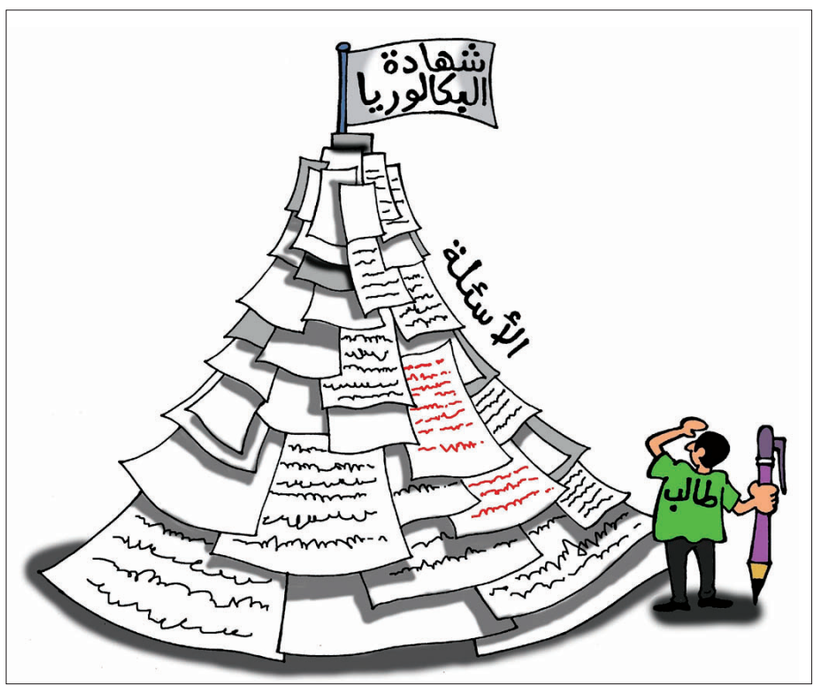

(من الانترنت)

محمد بنعزيز

كاتب وسينمائي من المغرب

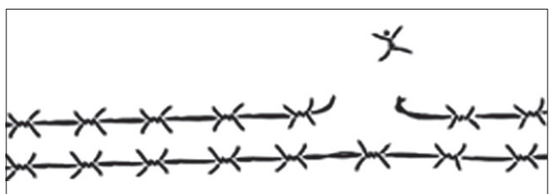

هؤلاء ليسوا إخواناً!

27 ألف عامل في مصانع «المحلة الكبرى» أضربوا لأسبوعين، مطالبين بتطبيق الحد الأدنى للأجور عليهم. وما أدراك ما عمال المحلة الكبرى! هؤلاء هم مَنْ مهّد لـ«ثورة 25 يناير» بحراكهم المطلبي العارم والمتكرر منذ 2006، بالنقابات المستقلة التي أسسوها، بمشاركة النساء الفعالة في لجان الإضراب والاعتصام آنذاك، بتوجههم إلى ميدان التحرير يوم اشتد الخناق عليه...

هم بدأوا التحرك الحالي ثم انفجرت قطاعات أخرى حبلى بالهموم الحياتية، مطلقة تلك الصرخة المؤلمة التي حوّلها الشغيلة إلى شعار لهم: «العيشة بقت مُرّة». بل إن عمال شركات طنطا للكتان، وغزل شبين، والمراجل البخارية... يطالبون بإعادة شركاتهم للقطاع العام! ذاك الذي قالوا عنه إنه فاشل فخصخصوه، ليتبين التواء الحل النهّاب، وعسفِه على العمال فوق ما كان حالهم في القطاع العام. أضرب كذلك موظفو البريد، والشهر العقاري، وعمال النظافة، وآلاف الأطباء والصيادلة، ثم أخيراً عمال هيئة النقل العام. بل أضرب ضباط الشرطة في أسيوط احتجاجاً على مد يوم العمل إلى 12 ساعة بدلا من ثماني ساعات. وتلك ثمار تذوّق طعم الحرية والحق بالمطالبة والثقة بالنفس. لم يُجْدِ إنزال الجيش لمحاولة رفع القمامة المتراكمة أو لتشغيل وسائل النقل التي شل إضراب سائقيها وفنييها البلاد، فاستقالت الحكومة. والأطرف هو بيان استقالتها: «في ظل الظروف الحالية التي تمر بها البلاد، وفى إطار الحرص على الاستجابة لمتطلبات المرحلة الراهنة، فإن الحكومة قررت التقدم باستقالتها». يا سلام!!

الحكومة المستقيلة كانت قررت تأجيل الدراسة في المدارس الرسمية لشهر يليه شهر، حتى بات العام الدراسي مهدداً. فمعروف أن التلامذة إرهابيون خطرون. أو أن الإخوان يتخذونهم دروعاً بشرية لبث الفوضى. لعلها تلك هي «المرحلة الراهنة» التي يشير إليها بيان الاستقالة، أو هي «الظروف الحالية».. لا يهم!

وهكذا لا يصح إلا الصحيح. «لا كورة نفعت ولا أونطة»... والخزعبلات هذه المرة لم تتعلق بالصراعات الكروية، بل بتصوير أمر صلاح أحوال مصر وكأنه بيد بطل مخلص، وبأن العطب يتلخص بالإخوان المسلمين (الفاشلين فعلاً)، أو بالإرهاب الذي اشتد فجأة على مصر، بدلا من الاهتمام بتوفير رغيف الخبز والمدرسة والعلاج الصحي للناس... يا بهية.

نهلة الشهال

العربي السفير

ملف

498 ألف ناخب ليبي فقط أدلوا بأصواتهم يوم 18 الشهر الجاري لانتخاب لجنة صوغ الدستور الجديد، وفق المفوضية العليا للانتخابات في ليبيا. وهذا العدد يقل عن نصف من سجلوا أسماءهم في قوائم الناخبين. والاخير يقل بدوره كثيرا عن ثلاثة ملايين سجلوا أسماءهم في قوائم الناخبين قبل الانتخابات البرلمانية في 2012.

فلسطينيو الداخل وإسرائيل: «علاقة» غير «وثيقة»

خديجة مطر ـ فلسطين

حدث ذلك في الأوّل من تشرين الأول/أكتوبر من العام 2000. قرى ومدن الأراضي المحتلّة العام 1948، من دون استثناء، التحقت بالضفّة الغربيّة وقطاع غزّة، ناقلة العاصفة إلى العمق الإسرائيليّ. صاعقةً عنيفة. بعد أسبوع من الإشتباكات التي أدت الى استشهاد 13 شاباً، هدأت الأمور: قيادات الأحزاب السياسيّة الفلسطينية في إسرائيل، رؤساء المجالس في القرى والمدن العربيّة في الداخل، ضبطوا الأوضاع بعد انسحاب العساكر الإسرائيليين من مداخل القرى والمدن، في حين كانت قيادات الفصائل الفلسطينيّة في الضفة وغزّة تهيّئ نفسها لعسكرة لم تتأخر. «أطفال الحجارة» هناك (ابطال الإنتفاضة الاولى 1987) كبروا وصاروا مقاتلين شرسين في مكان يوفّر لهم، وإن بالحدّ الأدنى، إمكانيّات الصمود. أما في الداخل المحتلّ، فقد تقدم العمر بالجيل الذي قاتل في يوم الأرض 1976، وصار خائفاً على أولاده من الاستمرار بالاشتباك، كما أن صدمة فلسطينيي الداخل من قتل أبنائهم بدم بارد بعد هذه السنوات الطويلة من الهدوء لم تمكّنهم من التفكير بإمكانيّة الصمود.

توقّفت الاشتباكات، ووضعنا صور شهدائنا وحدهم، وأعطينا اسماً خاصاً للحدث: «هبّة اكتوبر». وذهبت القيادة السياسيّة (وذوي الشهداء معهم) إلى لجنة تحقيق رسميّة إسرائيليّة.

على هامش الاشتباكات، هاجم وحطّم الشباب الثائر مرافق حيويّة تعبّر عن «ما هو إسرائيلي» بعيونهم: البنوك التي تطالبهم بتسديد الديون، البريد الذي يدفعون فيه الضرائب، وحتى إشارات المرور التي تضعها وزارة المواصلات الإسرائيليّة عند مداخل القرى. ما هو الإسرائيلي بالنسبة لنا؟ إنها «الخدمات» التي تُقدّم على أنّها أفضل الدولة، وهي بالحقيقة تشرب تعب الناس ودمهم وأرضهم وكرامتهم.

شاب مشاغب في وثيقة أكاديميّة

أحد «الانتصارات الصغيرة» في تلك الأيّام وفي واحدة من القرى الجليليّة، كانت حين اقتحم الشبّان فرع المصرف الإسرائيلي وجلس أحد المشاغبين المعروفين في القرية على كرسيّ مدير المصرف وراح يوقّع ويختم الأوراق التي أمامه بعشوائيّة حانقة وهو يهتف: «الله أكبر ولله الحمد!». هذه ليست قصة شاب، هذه قصّتنا كلنا.

لم يُسأل ذلك الشاب لا في ذلك الحين ولا الآن، إن كان ما يفعله جزءاً من «الانتفاضة الثانية» أم جزءاً من «هبّة أكتوبر 2000». لكن هذه القصص دفعت بالقيادة الثقافيّة والسياسيّة لفلسطينيي 1948 لإصدار وثائق تُجيب على سؤال «العلاقة» بينهم وبين الدولة التي قامت على أنقاضهم ويعيشون مواطنين فيها. وثائق حرصت أن تكون تمثيليّة، جامعة، وتعتمد على خلفيّة أكاديميّة.

بين العام 2005 و2007 صدرت ثلاث وثائق مركزيّة: «التصوّر المستقبلي»، «وثيقة حيفا»، و«الدستور الديموقراطيّ». في طرحها، التقت هذه الوثائق أكثر مما اختلفت. واختلفت في أمرين أساسيين: طريقة صياغتها ومعاني ذلك من جهة، ومن جهةٍ أخرى، إيمان القائمين عليها بأن تحقيق هذه الوثائق ممكناً.

شكل الكتابة

تبنّت وثيقة «التصوّر المستقبلي» شكل توصيات داخليّة موجّهة للمؤسسات والأحزاب وقيادة الفلسطينيين في الداخل (أراضي 1948)، وتستند إلى أوراق بحثيّة، طابعها الأيديولوجي أكثر قرباً من «الجبهة الديموقراطيّة للسلام والمساواة» (الحزب الشيوعي) وهو حزب عربيّ – يهوديّ يؤمن بحلّ الدولتين. وقد اشتغل في الوثيقة عدد كبير من الباحثين المنخرطين في الأكاديميا الإسرائيليّة وفي العمل الإداري المرتبط بمؤسسات الإدارة الإسرائيليّة. وهي صيغة تتفق مع الطابع «العملي» لهذا التصوّر كبرنامج استراتيجي كما أرادته لها «لجنة رؤساء السلطات المحليّة»، وهي هيئة تجمع الرؤساء المنتخبين (بقوّة العشيرة والطائفة غالباً) للمجالس المحليّة للقرى والمدن الفلسطينية في إسرائيل. بالمقابل، آثر الباحثون في مركز الأبحاث التطبيقيّة «مدى الكرمل» ومَن معهم، تبنّي صيغة إعلانيّة في «وثيقة حيفا»، للتعبير عن لسان حال الفلسطينيين في الداخل باعتماد الجمع للمتكلّم. وقد وصفت هذه الوثيقة بأنها قريبة من التيار القومي («حزب التجمع الوطني الديموقراطي») والذي يرفض يهوديّة الدولة وينادي بدولةٍ ثنائيّة القوميّة. وهي أجابت بخطابيّة حادّة ومضبوطة على مَن نحن وما نوع وجودنا في وطننا: «رغم انتكاس مشروعنا الوطني وانقطاعنا الجزئيّ، منذ النكبة، عن سائر أبناء شعبنا الفلسطيني وأمتنا العربيّة، ورغم محاولات تجهيلنا بتاريخنا الفلسطيني والعربيّ (...) فإننا لم نألُ جهداً في الحفاظ على هويتنا الفلسطينيّة وكرامتنا الوطنيّة وفي تعزيزهما (...) ونؤكد على حقنا في البقاء في وطننا والحفاظ عليه». أعفت الصياغة الخطابيّة القائمين على إعلان حيفا من تفسيرات كثيرة وضروريّة، فأعطتها فرصة أن تستخدم مصطلحاً مثل «انتكاسة مشروعنا الوطنيّ» من دون أن تحدد هوية المشروع أو الانتكاسة. هل أوسلو الانتكاسة مثلاً؟ واذا كان أوسلو الانتكاسة، فهل كانت منظمة التحرير، بسلاحها وعمليّاتها، المشروع الوطني لفلسطيني الداخل أيضاً؟ تلك الخطابية مكّنت وثيقة حيفا من تجنب الخوض في حذافير حلٍ سياسيّ يعرف معظم القائمين على الإعلان أنه لا يمت للواقع بصلة... عوّض ذلك أزهرت كلمات رديّة، مثل «التسامح والاحترام والديموقراطيّة».

مضاد دستوري

«الدستور الديموقراطيّ» (2007) الذي أصدره «مركز عدالة» هو، من اسمه، اقتراح لدستور يتأسس عليه النظام السياسي في «دولة إسرائيل». المركز الذي تأسس في العام 1996، يعمل بالأساس في المرافعة أمام القضاء الإسرائيلي والمرافعة الدولية، ويشكّل القانون الدوليّ حجر الأساس في عمله. ينقلنا «الدستور» من الاختلاف الأوّل (حول المبنى والصياغة)، إلى الاختلاف الثاني حول إيمان القائمين على الوثائق بإمكانيّة تحقيقها. لقد أتى هذا الدستور على أثر صدور اقتراحات من مختلف التيارات الصهيونيّة لدستور يحكم النظام الإسرائيلي. وهي كلها، من دون أدنى شك، كانت عنصريّة استعماريّة بامتياز. أتت وثيقة «الدستور الديموقراطي» كرد على سلسلة الاقتراحات تلك، ولتوضيح «الفجوات الهائلة بين رؤية الإسرائيليين للنظام السياسي الذي يريدون العيش فيه، ورؤيتنا نحن للنظام السياسي الذي نريده». لكنّ المضمون لم يتوخ أن يكون دستوراً حقيقياً بل اعتراضاً لمشاريع الدساتير الإسرائيليّة. اعتراض نديّ الصياغة والوزن، فلا يكون مجرد نقد مكتوب في مقال أو ورقة موقف. تكشف الإشكاليّات في الصياغة، بذاتها، ثقة القائمين عليها بإمكانيّة تحقق المضمون. الدستور المقترح الذي يستخدم حيلة «النظام الديموقراطي ثنائيّ اللغة متعدد الثقافات»، لا يتأسس من حيث الصياغة إلا على رواية فلسطينيّة، ويتجاهل اليهود تجاهلاً كلياً من حيث الرواية. لكن مَن صاغ «التصوّر المستقبلي» يعتبر أنه سعى إلى وضع «خطط اسراتيجيّة قابلة للتطبيق». هم إذاً يُفترض أن يكونوا مؤمنين بإمكانيّة تحقق ما كتبوه. تقسّمت الوثيقة إلى أوراق حول «العلاقة مع الدولة»، «المكانة القانونيّة للفلسطينيين في إسرائيل»، الأرض والمسكن، التنمية الاقتصاديّة، التنمية الاجتماعيّة، التربية والتعليم، المبنى الثقافي، والعمل المؤسساتي والسياسي. لكن هذه الخطط لم تتفق في ما بينها لجهة مستوى «قابلية التطبيق». فبينما خرجت الأوراق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة (أي الأوراق الداخليّة) بتوصيات عينيّة ظلّت الأوراق التي اهتمت بالمحاور السياسيّة من دون أي إجابة لخطوات «عمل» عينيّة ينتهجها الفلسطينيّون لتحقيق رؤيتهم السياسيّة. لكن أحداً من القائمين على التصوّر المستقبلي لم يبحث عن سبب هذا التفاوت بين برغماتيّة الأوراق الاجتماعيّة الاقتصاديّة التي تناقش قضايا داخليّة، وبين الغياب التام للجانب العملي من الأوراق السياسيّة. ولم يقل أن تلك الرؤية السياسيّة للحل، مهما التزمت بـ«الحد الأدنى المتفق عليه»، ومهما كُتبت بلغةٍ لطيفة وديبلوماسيّة، فهي لا تمت للواقعيّة بصلة.

إن هذه الوثائق تعكس بدقّة دور الفلسطينيين في الداخل في الصراع العربي-الصهيوني: دور ووجود اعتراضيّان، بغاية البقاء في الأرض والصمود فيها بالظروف الماديّة المعطاة. يرفع سقفه النضالي ضمن إطار «المواطنة» و«النظام» وضمن «القانون الدولي والمواثيق الدوليّة لحقوق الإنسان».

واقع من الأحلام

المشكلة الحقيقيّة تبدأ في عرض هذه الوثائق وهذه الرؤى كطروحات «واقعيّة». ومرادف الواقعيّة في فلسطين هو نعومة اللغة المستخدمة. فيكون «التصوّر المستقبلي» أكثر واقعيّة من «وثيقة حيفا» إنْ استخدم الأول، على سبيل المثال لا الحصر، عبارة «إقرار إسرائيل بمسؤوليتها عن النكبة»، والثانية تقول «على إسرائيل أن تعترف بالغبن التاريخي»، وأن يقول الأوّل «ديموقراطيّة توافقيّة مشتركة للعرب واليهود»، فذلك أكثر واقعيّة من «الدستور الديموقراطي» حين يقول «دولة ديموقراطيّة ثنائيّة اللغة»، وهذا كله طبعاً أكثر واقعيّة بكثير من مقولة «الدولة العلمانيّة الواحدة»، والأخير أكثر واقعيّة من مقولة (والعياذ بالله) «تحرير فلسطين». نحن في فلسطين ننسى أحياناً أن النضال من أجل القضايا العادلة هو نضال ضد «واقع» غير عادل، وأن الأحلام هي الموضوع الوحيد للنضال.

هذه المستندات الثلاثة المؤسّسة فعلاً، تكون كذلك إذا ما فُهمت محدوديّتها، وإذا ما فهم القائمون عليها، وإن لم يصرّحوا بذلك، أن أهميّتها تكمن في رفعها لسقف الخطاب للفلسطينيين، وتثبيت حد أدنى جديد لا إمكانيّة للتراجع عنه بعد اليوم. والحد الأدنى لا يُفيد، إن لم نفكّر دائماً في إمكانيّة الارتقاء به، ورفعه ليصطدم مع الحدود التي يضعها الاستعمار للقابعين تحته.

علاقة استثنائيّة

لقد خلقت النكبة قصةً لم يعتد عليها تاريخ المنطقة: استعمار استيطانيّ هجّر قسماً من الشعب في حين بقي قسم آخر. ميزة الاستعمار الصهيوني لفلسطين، والذي استمر بعد أن زال الوجود الاستعماري الملموس / الخشن من معظم دول العالم، أنه خلافاً للحالات الكلاسيكيّة، لا يملك دولة أبّ، أي أن المنطقة المُستعمَرة لم تتحوّل إلى فرع تحت رعاية الدولة التي أتى المستعمرون منها، لم تتحوّل «تابعة للدولة»، ولم تفرض عليها «طابع الدولة» فحسب، بل إن هذه الأرض ذاتها تحوّلت إلى مركز و«أصل». البُعد بين العقليّة العنصريّة التي جلست واتخذت القرارات في أوروبّا، وبين من أرسلوا لتطبيقها في شمال أفريقيا مثلاً، كالجزائر وسواها، ليس قائماً عندنا. وهذا بالضبط ما يخلق البلبلة الكبيرة والنقاش العالق بين السعي لطرد الاستعمار والمجتمع المستعمِر من فلسطين، أو مناهضة نظام عنصري (له دستور وتعريف) يجب إسقاطه، من دون المسّ بوجود المجتمعات التي تعيش اليوم في فلسطين، حتى إن كانت جزءًا من منظومة الاستعمار.

إن الصورة الثقافيّة التي رُسمَت للإنسان الفلسطيني المُستعمَر، هي صورة اللاجئ. ولأن الاستعمار هنا دولة قامت على طرد الأغلبيّة الأصلانيّة وتحويلها إلى أقلية، أصبح اللاجئ مُرادف المُستعمَر، وأصبحت مناهضة الاستعمار مرادفة لمحاربة الدولة والقطيعة التامة معها كوحدةٍ واحدة ومغلقة، وأصبحت القيمة الأولى في مناهضة هذا الاستعمار هي رفض أي تعاملٍ معه. وفي هذه اللحظة الثقافيّة، انفصل الفلسطيني الذي بقي في وطنه عن انتمائه العربي، بحيث اضطر للتعامل مع النظام الاستعماري، وفُرضت عليه المواطنة فيه.

هذه أسئلة لم تكن مطروحة في أزمنةٍ ولّت، حين فُرض الاستعمار الأوروبيّ على كلّ بقاع الوطن العربيّ. لم تكن الحياة الطبيعية في ظل الحكم أمرا مستهجناً يجب تبريره. إن الحاجة لتبرير فلسطينيي الداخل لمواطنتهم (الاسرائيلية) وحل التناقضات بينها وبين مناهضة الاستعمار، هي حاجة جديدة، وهي ضروريّة في رحلة البحث عن انتماء، وعن هويّة نضاليّة.

تسلط هذه الوثائق الضوء بالأساس على الاختلاف بين تيّارات سياسيّة في الداخل الفلسطيني، لكنّها في الوقت ذاته تثبت أن هذه التيّارات مهما تنوّعت واختلفت، وبغض النظر عن نعومة اللغة وديبلوماسيّة الطرح، تجتمع على سطر أخير نقرأ فيه أن المنظومة الصهيونيّة أكثر عنصريّة ووحشيّة من أن تستوعب الإختلافات الاجتماعيّة والسياسيّة داخل المجتمع الفلسطيني. وأن إسقاط نظام يتأسس على يهوديّة الدولة هو النقطة الوحيدة المتفق عليها... في آخر السطر.

* (الوثائق منشورة على موقع «السفير العربي» arabi.assafir.com)

مجد كيال

كاتب فلسطيني من حيفا

مواقع / إصدارات

مركز المعلومة للبحث والتطوير
Information Center For Research & Development

تأسس المركز كمنظمة عراقية «غير حكومية» في آذار/مارس 2012، وهو يُعرِّف أهدافه بأنها «تعزيز مبدأ الشفافية وتنمية الوعي الدستوري والقانوني لدى أفراد المجتمع، وحثهم على ممارسة حقهم بالتعبير والوصول إلى المعلومة، وتعزيز مبادئ الديموقراطية السياسية والاجتماعية، والتعريف بمبادئ حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، والمساهمة في بناء ثقافة مجتمعية تتقبل فكرة استطلاعات الرأي والدراسات الميدانية ...».

في قسم «تقارير وبحوث»، نجد استطلاعاً للرأي عن الرواتب التقاعدية لأعضاء مجلس النواب، ودراسة حول الفساد والمساءلة، وخلاصة مؤتمر عقده المركز حول فشل مجلس النواب العراقي في تشريع قوانين تصب في صالح الفئات الضعيفة والمهمشة. كما أصدر المركز كتابا عن «أوضاع المرأة العراقية قبل وبعد 2003». وهو مهتم بحركة المنتدى الاجتماعي العالمي، ومبادر إلى عقد «المنتدى الاجتماعي العراقي» في بغداد في تشرين الأول/أكتوبر 2013، حيث يمكن الوقوع على تقرير عنه على صفحاته.

«دليل المنظمات غير الحكومية في العراق» الصادر عن المركز في التاسع من الشهر الجاري يخلص إلى أن عدد المنظمات المسجلة ضمن اختصاص التنمية كان الأكبر، بواقع 461 منظمة، في حين وصل عددها في مجال الإغاثة غير الحكومية إلى 108، وحقوق الإنسان إلى 87، وتلك المختصة بالإعلام إلى 33. الدليل يعزو تلك الأرقام إلى أولوية قضايا التنمية وراهنيتها، مما يجعل النشطاء المدنيين يتجهون اليها. وهو يتفحص التوزع الجغرافي للمنظمات، ويشير إلى اتساع الفارق إلى ثمانية أضعاف بين عدد المنظمات العاملة في بغداد وتلك المسجلة في محافظة الأنبار وهي التي تتلو العاصمة العراقية مباشرة في كثافة حضور هذا النوع من المنظمات. يفرد الدليل، الصادر بالتعاون مع منظمة «فريدرش ايبرت الألمانية»، مساحة واسعة لمعالجة الفروق العددية المتعلقة بجنس العاملين في مختلف أنواع المنظمات غير الحكومية، ويستنتج بأن وجود النساء في رئاسة المنظمات ذات الاختصاصات المعنية بحقوق الانسان والإغاثة والثقافة (أكثر من 30 في المئة منها ترأسها إمرأة) هو مؤشر على أهمية هذا العمل للنساء، حيث تجدن في «منظمات المجتمع المدني الفضاء الواسع للدفاع عن حقوقهن». الدليل صدر كنسخة إلكترونية حصرية التوزيع للجهات المهتمة، كما ترافق مع إطلاق موقع إلكتروني خاص به، يتابع أخبار هذه المنظمات.

أصدر المركز في أواخر العام الماضي دراسة سياسية حول «النظام الريعي وبناء الديمقراطية في العراق: الثنائية المستحيلة» للباحث صالح ياسر. وهي تتناول النخبة السياسة الحاكمة التي تُحركها وتُشكل سلوكها السياسي «الرغبة الجامحة للإمساك والسيطرة والاستحواذ على الريع بما يضمن إعادة إنتاج الهيمنة والسيطرة والنفوذ». كما ناقش ضعف المكون الديمقراطي والاستعصاء السياسي الذي يمر به العراق منذ نيسان/ابريل 2003، وهو «أمر ناتج من طبيعة الدولة وشكل الاقتصاد القائم على الريع بدل الإنتاج». ومن المستغرب ألا يعتبر في هذا المجال نصيب الحرب المدمرة والغزو والاحتلال.

الموقع الإلكتروني للمركز بسيط، ويعاني في بعض جوانبه من ثغرات في سهولة الوصول الى المواد ومتابعة تحديثاتها.

عنوان مركز المعلومة على الانترنت:
http://www.infocenteriq.com/index.php
عنوان «دليل المنظمات غير الحكومية في العراق»:
http://www.daleeliq.com/

فكرة

نتائج مثمرة؟

تتسارع عمليات تهويد القدس بمبانيها ومسجدها الأقصى بوتيرة غير سرّية. صحيفة هآرتس نشرت الأسبوع الماضي معطيات تشير إلى إقدام بلدية الاحتلال الإسرائيلي على هدم 12 مبنى خلال شهرين فقط (منذ بداية العام الجديد). وهذه مبان كانت مأهولة. أجرت هآرتس مقارنة مع أرقام العام الماضي حيث جرى هدم 25 مبنى غير مأهول. وهذا يعني أنّنا وصلنا إلى نصف رقم العام الفائت في أول شهرين من عام 2014!

سياق خبر هآرتس صبّ في خانة المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، إذ هي تعتبرها غطاء لتوسيع عمليات الهدم وتهويد القدس المحتلة. مسؤولون إسرائيليون أرجعوا عمليات الهدم إلى غياب الضغط السياسي الممارس على الحكومة الإسرائيلية منذ بدء جولة المفاوضات الحالية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل.

بحثاً عن بيانات الاستنكار عبر محرك البحث غوغل، وبعد استنفاد سلسلة طرق للوصول إلى العدد الأكبر من النتائج، توفر تصريحان: مفتي القدس والديار الفلسطينية الشيخ محمد حسين، وحكومة غزة برئاسة اسماعيل هنية. المفتي اعتبر أن وتيرة الاعتداء بلغت ذروتها بسبب انشغال الكثير من الدول العربية بأوضاعها الداخلية وفتنها وحروبها وانشغال العالم الإسلامي... مضيفاً انه «مع الأسف لم ترتفع الأمة الإسلامية لا بحكامها ولا بحكوماتها ولا بشعوبها إلى مستوى المسؤولية الدينية بالدرجة الأولى، والقومية بالنسبة لحماية القدس والأقصى». حكومة غزة طالبت بالتحرك عربيا وفلسطينيا وإسلاميا لإنقاذ القدس.

انتهى. علماً ان التصريحات مهما كثرت واشتدت فليست هي الدواء. ولكنها أضعف الإيمان.

نقاش آخر في محيط القدس: فرض السيادة الإسرائيلية على المسجد الأقصى بعد سحبها من الأردن. تتلازم القصتان. لكن شكل استنكارهما مختلف. استنفرت الحكومة الأردنية. لن ترضى بسحب البساط من تحتها. نواب البرلمان الأردني اعتبروا أي قرار بإلغاء الوصاية الهاشمية على المسجد الأقصى اعتداء على الأردن وسيادته. وطالبوا بطرد السفير الإسرائيلي من عمان، وإلغاء معاهدة وادي عربة. ومن المعروف أن «دائرة أوقاف القدس» التابعة لوزارة الأوقاف والمقدسات والشؤون الإسلامية في الأردن، هي المشرف الرسمي على المسجد الأقصى، إضافة لما ثبتته «اتفاقية السلام الأردنية – الإسرائيلية» الموقعة عام 1994، والمعروفة باتفاقية «وادي عربة».

سحب الكنيست الإسرائيلي مقترح مناقشة إبطال السيادة الأردنية عن المسجد الأقصى. رئيس الكنيست قال إن الخوف من الاستياء الأردني والدولي حملهم على ذلك. حدث هنا... تأجيل. لكنه ليس، بحال من الأحوال، انتصارا بل وليس حتى انجازاً. الخطر يكمن في التطبيل للتراجع الإسرائيلي بوصفه كذلك. فالمسجد الأقصى والقدس يتعرضان للتهويد اليومي، بغض النظر عن إقرار ذلك الإجراء الرسمي. فهل «أهل الإيمان» كما ناداهم مفتي القدس وحفزهم، سيردون الخطر؟ ألم نجرب مثل هذه النداءات قبلا، فكانت لرفع العتب أو كتعبير عن العجز التام. ثم أين «أهل الإيمان» الكبار؟ السعودية، إيران، المغرب الخ... وهم جميعا أصحاب صفة في هذا المجال.

زينب ترحيني

السفير العربي
27 شباط 2014 - العدد 12711
Thursday February 27, 2014

قضية

9 أشخاص غرقوا يوم 6 شباط / فبراير عندما حاولت مجموعة من 200 مهاجر السباحة إلى جيب سبتة انطلاقا من الأراضي المغربية المحيطة به بحسب تصريح لوزارة الداخلية المغربية، فيما اتهمت منظمات غير حكومية ناشطة في المغرب الحرس الإسباني بإغراق قواربهم بأعيرة مطاطية.

خطاب الدولة والسيد يسطَع.. ولا ينتصر

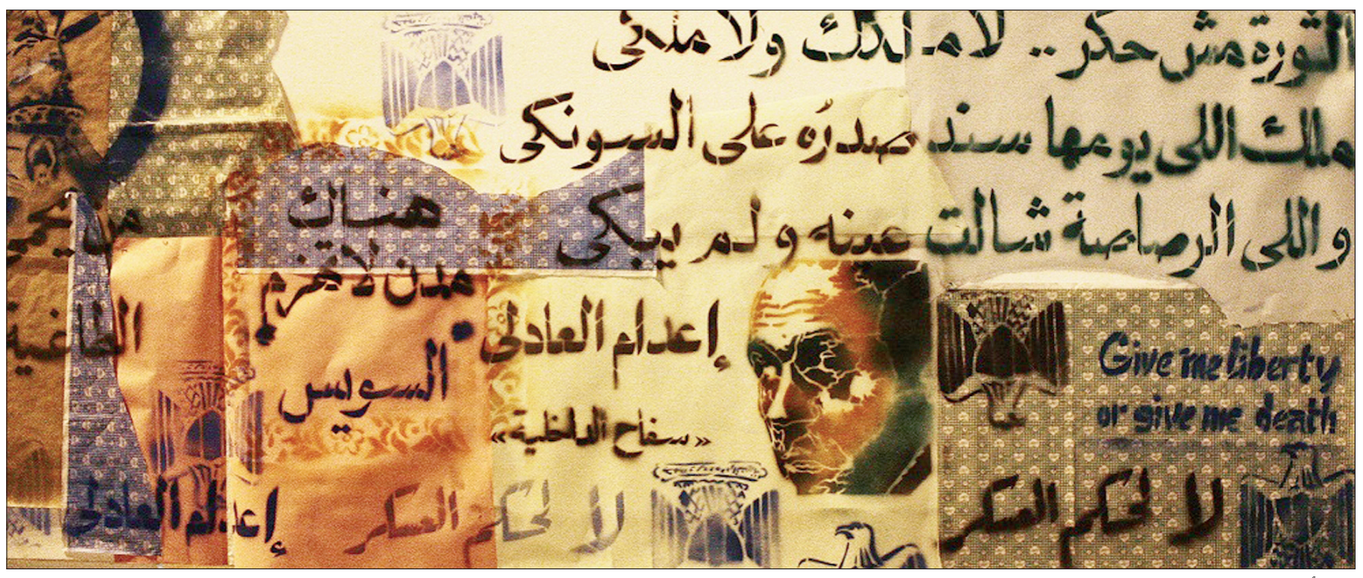

عمّار أبو بكر - مصر

الشاشات تمتلئ بأحاديث عن السيد الجديد وهيبة الدولة التي بعثت من الرماد لتهزم شبح الثورة اليافع بخنجر الحكمة وسيف السيادة وأوهام الاستقرار والأمن والأمان. قنابل تنفجر في قلب العاصمة وأخرى في المحافظات الكبرى كالإسماعيلية والدقهلية، الأمن يغلق شوارع رئيسية في أكثر مناطق العاصمة حيوية وازدحاماً. وزارة الداخلية تضع أسواراً فوق الأسوار وجدراناً فوق الجدران، حتى صارت حركة قواتها في محيطها شبه معدومة. «أنصار بيت المقدس» تُسقط مروحية عسكرية، والجيش المصري يقصف بشكل شبه دائم شبه جزيرة سيناء المصرية. دولة تنتصر في معركة مع الوهم لتعلن استفتاء من طراز الستينيات بـ 98 في المئة، ولو أن العصر غير العصر لبَحثت أجهزتها وفتشت عن هؤلاء الـ2 في المئة الذين يعكرون صفو الإجماع والوحدة. هكذا هو المشهد المصري منذ شهور عديدة، وربما لسنوات مقبلة. لحظات من النصر والأمل، وشهور ممتدة من العجز والإحباط. دولة مهزومة وثورة متراجعة وسيد يداعب المخيلة الشعبية.

من يقرأ السطور السابقة سيصاب بقدر من الإعياء، بسبب بؤس الأحداث أو كثرتها أو جللها، فما البال بمن يعيش هذا الواقع بشكل يومي؟ وهذا تحديداً ما يمكّن خطاب الدولة من التمفصل مع الواقع، ولكن الدولة نفسها لا تتمكن من النجاح. والنجاح المنشود هنا هو العودة لحالة الاستقرار والأمن والهيمنة على مقاليد الأمور بأشكال مختلفة من القمع والسلطة. «السيد» هو من يستطيع فرض حالة الاستثناء، ولكن «السيد» هو من يستطيع إعادة فرض النظام والاستقرار. المشكلة الحقيقية في تلك العملية أنها غير قادرة على الفكاك من جوهر مطالب «ثورة 25 يناير»، وهي في الوقت نفسه مدينة للفلول ومحاصرة بهم، وهم الذين كانوا جزءاً لا يتجزأ من «موجة 30 يونيو». ثم هي محاصرة بقوى إقليمية رجعية وضد جوهر 25 يناير وتدين لها، بسبب دعمها واسع النطاق للدولة والمؤسسة العسكرية على مدار الشهور السابقة. بل إن الدولة تدين بالفضل في البقاء على قيد الحياة لتلك القوى الإقليمية، وتحديداً السعودية والإمارات العربية المتحدة، وهو ما يعني أنها، إذا ما استمرت على هذا المسار، تكون منقوصة السيادة والهيبة في صلب وجودها. ولكن هذا ليس جديداً، فمنذ عهد مبارك وقبله السادات، والدولة منقوصة السيادة وقائمة على المعونات الخارجية. والمشكلة الجديدة هي الاستحقاقات الاجتماعية من ناحية، والاستحقاقات الإقليمية من ناحية أخرى. فأتباع نظام مبارك وأعمدته يحلمون بالعودة واسترجاع نفوذهم السياسي والاجتماعي، ومن ثم القبض بإحكام على النفوذ الاقتصادي. وفي المقابل، فقطاعات واسعة من الشعب لديها مطالب اجتماعية حقيقية تتمثل في الكرامة والحق في العمل والتشغيل وقدر كبير من العدالة الاجتماعية.

لحظة الاستدعاء... المتبادل

منذ اليوم الأول من الثورة، و«الدولة» تحاول العودة وتضميد جراحها بعد كل حدث أو فعل ثوري نال من شرعية وجودها. والمثير في الأمر أنها تحاول العودة طبقاً لعدة تعريفات كلاسيكية للدولة. فهي تحاول استرجاع احتكارها لممارسة العنف ونزع الشرعية عن أي بديل أمني آخر، وشيطنة أي نوع من أنواع العنف الثوري ضد مؤسساتها. ولم تكن الدولة في حالة تجانس في هذا الأمر. فالجيش منذ 28 يناير 2011 وحتى يومنا هذا قرر حمل هذا العبء بالكامل. بالمقابل، قررت «الداخلية»، المؤسسة الأولى المنوط بها هذا الدور، الانسحاب من المشهد بالكلية. واستمرت في الغياب حتى وقت متأخر لمعاقبة الجموع على سحقهم لها في الثورة. ولم تنجح الثورة في الانتصار في هذا الجزء وتكوين بديل أمني جديد، أو تحقيق تغير راديكالي في المؤسسة القديمة، وهو ما خلّف فراغاً كبيراً في العملية الأمنية في عموم الجمهورية، وما سمح لخطاب «الداخلية» حول الأمن والاستقرار بالنجاح داخل قطاعات عديدة، بالأخص مع استمرار حالة الفوضى وغياب تأمين الطرق والحياة اليومية واشتداد بعض أعمال البلطجة. وتلك قلصت الضغط الثوري والاصلاحي على جهاز الشرطة. ومع «30 يونيو»، كانت عودة جديدة للداخلية، عندما رفعت بعض الجموع شعار «الجيش والداخلية والشعب أيد واحدة». ووجد هذا الشعار أرضية أكثر خصوبة عندما اشتدت هجمات الإسلاميين والاشتباكات الأهلية، وفي مرحلة لاحقة حين دخلت مصر حالة من الإرهاب المسلح من خلال عمليات «أنصار بيت المقدس» من تفجيرات لمؤسسات الدولة السيادية مثل مبنى المخابرات في الإسماعيلية ومديرية أمن القاهرة والدقهلية، ومن اغتيال بعض ضباط الشرطة، وقتل العديد من الجنود في سيناء. وهو أمر يبدو في ظاهره شبيه بحالة الثمانينيات والتسعينيات التي شهدت مصر فيهما حرب مفتوحة على الارهاب بقيادة أمن الدولة سابقاً.

ولكن الفرق الجوهري الذي ينتقص من سيادة الدولة هذه الأيام، ويختلف جذرياً عن الحقب الماضية، هو أن الدولة استدعت المواطنين في تلك الحرب. ويمكن القول إن الاستدعاء كان متبادلا. فالجموع استدعت تدخل الجيش ضد الإخوان وباركت حمله للواء الحرب ضدهم وضد بعض الأطراف الإسلامية. وكان ذلك بغرض إنقاذ الجيش لنفسه من الدخول في أتون حرب أهلية واسعة النطاق تنتهي بالنسبة له بتفككه، وتنتهي بالنسبة للجموع بعدد مروع من القتلى. وهكذا دخلت الدولة بجيشها كسيد يقطع في 30 يونيو استكمال الحركة الثورية، بمباركة شعبية، خوفاً من الدخول في حالة اللادولة وحرب الكل ضد الكل. وهو ما عبر عنه صراحة السيسي حينما قال في إحدى خطبه: «الجيش يقتل، أحسن ما الناس تقتل بعض». ثم ظهر المشير في أقصى لحظات الدولة قوة وإلهية وهو يستدعي المواطنين لتفويضه الحرب على الإرهاب. وبالفعل عادت الدولة مرة أخرى لتُظهر جانبها الميتافزيقي المخلّص للتاريخ والإنسان. وذهب الناس طواعية لمحراب الدولة مقدمين لها قربان التفويض، ومعه الأمل في بعث وخلق سيد جديد من رماد الحرب والثورة. وهنا، احتفظت الدولة لنفسها بأحد أهم التعريفات، وهي كونها المخلِّص من حرب الكل ضد الكل، وإله الاستقرار، بل والسيد في اتخاذ القرار. وظهر السيسي في محاولة شرسة للاستحواذ على عناصر ودوائر الوحدة السياسية: الدولة والحركة والشعب. إلا أن الأمر كان يحمل في ذاته عوامل تفككه وتناقضه، المتمثل في الاستدعاء. فـ«السيد» يقرر مباشرة، ويسيطر من دون إبلاغ، ويقاتل من دون تفويض، وينجح وينتصر من دون استدعاء.

الجموع كشريك فعلي في الأمن

الأسوأ من ذلك هو أن «الجموع» تلك هي من قام بحماية جهاز الداخلية وقوات الأمن في مواقع عديدة. وهنا، فنحن لا نتحدث عن بعض التظاهرات التي تمجد الدولة أو تخلق مساحة لزعيم أو تندد بالديموقراطية، بل عن شريك فعلي في عملية الأمن يسمى «الجموع»، وهو حاضر بشكل جسدي وقتالي لا بشكل رمزي وداعم. ومع اشتداد الحرب، بدا أن الدولة أضعف من الجموع، حيث انتَهكت التفجيرات، وعدم قدرتها على السيطرة، حيزا كبيرا من هيبتها وسيادتها. ففي التسعينيات، الشرطة حاربت والشرطة انتصرت. أما الجموع فكانت تشاهد الحرب مسجّلة على شاشات التلفاز المصري، بينما يمتعض الأهالي من أحداث العنف واضطراب الاقتصاد وانهيار السياحة. أما الآن، ففي أحيان كثيرة يشاهِد رجال الأمن الجموع تقاتل وتنتصر، والأسوأ أن يختبئ رجال الأمن وراء الجموع. ولهذا لم يكن صدفة أن يُقر أكثر من قائد في الجيش المصري أن من قام بحماية الاستفتاء هم أفراد الشعب الذين نزلوا إلى مكاتب اللجان. ورجال الأمن كانوا في حالة توتر شديد إلى أن امتلأت تلك المكاتب بالنساء فبدأوا بعد ذلك بالاطمئنان.

في الظاهر، يبدو أن السيسي (والجيش المصري) استطاع إحكام قبضته على المجتمع المصري، وأنه حظي بنصر مظفر. إلا أن العمل الميداني يظهر حقيقة أخرى. فقطاع واسع من الشعب هو من يحاول دفع الجيش إلى هذا النصر بينما يحتفظ لنفسه بإمكانية الإطاحة بالجيش والسيسي في حالة عدم تحقيقهما لمطالب الأمن والاستقرار، وعدم إشراك الجماهير في كعكة الثروة. وخلافاً لما تظهره وسائل الإعلام المصرية الخاصة والرسمية، ففي استطلاعين للرأي قام بهما كل من «المصري» و«مركز ابن خلدون»، يوافق اقل من 54 في المئة من المصريين على ترشح السيسي. وهي نسبة تقول ببساطة إن الموقف حرج وأن المزاج الشعبي يمكن أن ينقلب بسهولة. ولكن هذا لا يعني أن خطاب السيسي وحضوره الرمزي والجسدي ليس فعالا أو شديد التأثير، بل يعني بالاحرى أنه مرتهن لعدة عوامل واحتمالات، وهي أولاً وأخيراً النجاح في تحقيق مطالب اقتصادية واجتماعية، وليس فقط الاكتفاء باللعب على أوراق الخوف والخطر والخَطابية.

يجب ألا يؤخذ بالانتكاسة الظاهرة للحالة الثورية وشبابها وقوتها. فالمشهد يبدو خالياً منهم الآن لأسباب عدة: 1 ـ عدم وجود أرضية خصبة لحضور الخطاب الثوري وتمكنه من الارتباط مع الواقع، وذلك بسبب اشتداد العنف بين الدولة والإسلاميين وحالة عدم الاستقرار، 2 ـ ماضوية الخطاب الثوري وعدم تطلعه للمستقبل وحديثه الدائم عن «حقوق» السنوات الثلاث الماضية، حتى أصبح حديث الثورة حديثاً عن الماضي لا عن المستقبل، عن المرارة لا عن التطلع للإنجاز والحكم، عن القصاص والشهداء لا عن الحاضر وضروراته. ومع هذا فالثورة قادرة على تجديد خطابها، وهي قادرة على العودة بحكم أمرين: الأول «جيلي» يتطلع لشكل جديد من السلطة وممارستها، ولدوره في خلق المستقبل ومستحقاته، والثاني يتعلق بأزمة الدولة المستمرة والمتعسرة. وهو ما يعني إمكانية تمفصل الخطاب الثوري مع آمال الناس وأوجاعهم... ما يجعل الثورة خطراً دائماً على الحكم القريب في مصر، بالأخص الحكم عسكري الطابع، وأمني المضمون، والرجعي وذا النزعة المحافظة على المستويين الاجتماعي والاقتصادي.

علي الرجال
باحث في علم الاجتماع السياسي
متخصص في الدراسات الأمنية، من مصر

الانتخابات النيابية في العراق: الأقربون أولى بالأصوات

مثّلت العشيرة، كمؤسسة اجتماعية، طوال التاريخ السياسي العراقي الحديث نقطة استقطاب مهمة للسياسيين من خلال نفوذها الذي يصعد أو يهبط وفق معيار عكسي مع صعود أو هبوط تقاليد المدَنية في بنية الدولة والمجتمع.

شهدت الدولة العراقية الحديثة، منذ تأسيسها في مطلع عشرينيات القرن الماضي، صفقات معلنة وأخرى خفية مع العشائر، فقدم بعضها بموجب هذه الصفقات موقفاً حيادياً من «معارك الاستقلال»، فوفّر أصوات أبنائها منذ أول انتخابات شهدها العراق (1925) مقابل امتيازات حصلت عليها تمثلت بمساحات واسعة من الأراضي الأميرية أو المشاعية للشيوخ، ووظائف في أجهزة الدولة منحت للأبناء والمقربين.

وكانت المس جيرترود بيل، المستشارة الأولى للحاكم البريطاني وسكرتيرة المندوب السامي في العراق أثناء الاحتلال البريطاني، قد انتبهت مبكراً لتأثير العشيرة، وصارت تلتقي شيوخ العشائر النافذين بشكل مستمر، ومنحت الكثير منهم الأراضي مقابل حفاظهم على أرواح الجنود الانجليز. وهذا حدث في سياق استنتاجات بريطانية من ثورة العشرين التي كادت تنتصر.

وفي ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، وضمن لعبته المعهودة في التحكم بتوزيع النفوذ، كان الرئيس العراقي السابق صدّام حسين يلتقي شيوخ العشائر في قصوره دورياً، بل إنه صنَع شيوخاً بدلاء لغير المتعاونين منهم (صار اسمهم «شيوخ الحكومة») وشغّلهم كمخبرين عن الفارّين من الخدمة العسكرية، والمناوئين لسلطته.

وبعد عام 2003، لجأ الاحتلال الأميركي والسياسيون الذين جاؤوا معه، إلى سلطة العشيرة، إذ عقد الاحتلال صفقات عدة مع العشائر ليحظى بالأمان ويخفّف من حدّة المقاومة ضدّه، فيما عقدت الأحزاب التي تخوض الانتخابات صفقات أخرى مع شيوخ العشائر من أجل ضمان وصول مرشحيها إلى البرلمان.

وفي كل هذا يتداخل عنصران: الأول هو قوة البنية العشائرية، لاسيما في زمن التراجعات الاجتماعية وانهيار المشروع الوطني / التنموي وانتشار الجوع والافتقاد للامان، فتلعب دور الحواضن بغياب سواها... والثاني يقع في باب الاصطناع، أو توظيف الصلة بالعشائر لأغراض سياسية سلطوية مباشرة، وذلك عبر دعم من يتجاوب منهم بالمال والسلاح والخدمات، فيتعزز نفوذه، أو وكما فعل صدام حسين، عبر إيجاد شيوخ حكومة مطواعين.

انتخابات على الأبواب

في 30 نيسان / ابريل المقبل ستجرى الانتخابات النيابية في العراق، وسيشارك فيها نحو 107 كيانات سياسية. وعلى الرغم من أن ظواهر متعددة ومتناقضة ترافق التحضيرات لها، إلا أن العودة إلى حضن العشيرة هي الأقوى من بينها، حيث يبحث المرشّح مدفوعاً من رئيس كتلته عن الأصوات بفضل رابطة الدم، الذي إذا لم يضحّ جيّداً فستكون فرص نيله مقعداً داخل البرلمان ضعيفة.

المرشحون من أبناء العشيرة يعلنون ترشيحهم ضمن قوائم الكتل والأحزاب دون الرجوع إلى شيوخهم. ولأن معظم الأحزاب تضعهم في ذيل القائمة الانتخابية، فهم يلجأون إلى عشيرتهم لضمان أصوات أبنائها. الشيخ بدوره يعرف قوانين اللعبة، لذا فهو لن يترك الأمر فضفاضاً: يقوم بتدقيق أوراق المرشحين، وبعدها يفاضل بينهم، ثم يومئ إلى انتخاب أشخاص بعينهم وترك الآخرين. وهذه المفاضلة تجري بعيداً عن السياسة والكتل والتوافق والديمقراطية، وعن متطلبات الدولة المدنية، وعلاقة الفرد بالدولة.

ويعرف شيخ العشيرة والمرشّح ما يريد كل منهما من الآخر. الأول يوظف اللحظة لتأكيد تأثيره على أبناء العشيرة، وللاستمتاع بالحاجة السياسية لدوره القيادي. أما الثاني فهو يريد المكوث داخل قبّة البرلمان إذا كان نائباً، أو الوصول إلى مقعد إذا كان مرشحاً جديداً، واعداً بتأمين الوظائف ورخص السلاح والغطاء الحكومي لأبناء عمومته فور «وصوله».

قبل أربعة أشهر من موعد الانتخابات بدأ أغلب المرشحين جولاتهم على مضايف «أولاد العمّ» والشيوخ المؤثرين، يشرحون لهم عن المظلوميّة السياسية التي تتعرّض لها العشيرة مقارنة بالعشائر الأخرى التي تمتلك نوّاباً ونفوذاً في الحكومة.

العقد الاجتماعي

يعمل المرشح، الذي يجلس مقرفصاً على الأرض وهو يطقطق بمسبحته، على إثارة التضامن معه في نفوس أوْلاد عمّه. يبدي لطفاً عجيباً مع الآخرين. يجلس الصغار على حجره ويداعب رؤوسهم، ويكلم الشبّان عن دورهم القادم في الحياة العراقيّة. ويخبرهم أنهم الأمل في بناء البلاد. ولا يتوانى عن تزكية أحدهم لتهيئته الى دخول المعترك السياسي. يجسُّ النبض الطائفي عند الجالسين في المضافة، وإذا ما وجد انزعاجاً من هذا الأمر يسارع إلى القول إنه ليس طائفياً، لكنه أراد أن يستشف الهوية الوطنية لأبناء عمومته.

يجلس المرشح في بيت العشيرة وأمام شيخها وهو يستمع إلى خطبة وعظيّة عما يجب القيام به في حال وصل إلى البرلمان. وعمّا يجب فعله لأخوته وأبناء عَمّولته، وأن لا ينساهم في توزيع المناصب والمغانم عبر كتلته السياسيّة التي ترشّح من خلالها.

فجأة يتلبَّس شيخ العشيرة جان جاك روسو، فينظّم علاقة الفرد بالدولة، ويبيح للآخرين قول آرائهم صراحة بالمنافسين لمرشّحهم في الكتل السياسية الأخرى، ويجعلهم يقارنون بينه وبين مرشحي العشائر المتبقيّة. ينفعل الشيخ أكثر، ويردد بعجالة غير مفهومة عمن يجب أن يشكّل الحكومة من الأحزاب، لكنه سرعان ما يتراجع حين يتذكّر أن أولاد عَمّولته من المرشحين موزعين على تلك الأحزاب، وأنه يجب أن يدعمهم جميعاً، لتظفر العشيرة بسياسيين في جميع الكتل، ويحصلون من خلالهم على المزيد من الوظائف في الدولة، وينتهون من الوقوف في طوابير المعاملات الطويلة.

ولا يكتفي الشيخ بوضع معالم «العقد الاجتماعي» بين المرشّح وأبناء العشيرة، بل يعين للمرشح السلوك الواجب إتباعه، فينصحه بأن يتقرّب من أبناء عمومته أكثر قبيل موعد الانتخابات، وأن يُكثر من الولائم، وزيارة المرضى ومجالس العزاء والأعراس، وأن يذكر اسم العشيرة على شاشة التلفاز لتصبح لها سطوة أكثر في الشارع.

قوانين.. بلا طائل

لا يقدّم المرشّح برنامجاً انتخابياً لأبناء عشيرته. الأمر يجري خارج السياق السياسي. ويتحوّل المرشحون المنافسون إلى خصوم يجب تجاوزهم عبر تسقيطهم اجتماعياً من خلال كشف قصورهم في متابعة شؤون العشيرة ومناسباتها. لا بد أن تخرج اصطلاحات مثل «الديموقراطية» و«بناء المجتمع» أثناء الحديث، إلا أن هذه تبدو كديكور ليس أكثر. وسيصمت شيخ العشيرة مجدداً، ويصمت معه أولاد حمولته، طالما أنه قرّر دخول اللعبة السياسية وفق القواعد التي يوفرها المرشحون، مهما طالهم من حيف الحكومة.

ووفق هذا أيضاً، لن تبدو للقوانين التي سيصوّت عليها النوّاب الذين وصلوا بالرافعة العشائرية إلى البرلمان أي معنى أو جدوى، وربما أن الكثير من هؤلاء لا يؤمنون أصلاً بواجبهم التشريعي قدر إيمانهم بالجاه والمال والغطاء.

الملاسنة التي جرت بين أمين بغداد وأحد النواب في البرلمان في العام الماضي، أدّت إلى «تفاصل» المسؤولَان خارج النطاق القانوني، ووفق الأعراف العشائرية. وهذا خير دليل على ثقلها في حلّ المشكلات... أكثر من القوانين.

وعلى سبيل النكتة الواقعية جدا، ففي عام 2011 ذهب رئيس مجلس الوزراء نوري المالكي إلى محافظة بابل للالتقاء بشيوخ عشائر هناك. وعند وصوله إلى المنصّة، سارع أحد الشيوخ لمدحه بأهزوجة تحثّه على الاحتفاظ بالسلطة وعدم منحها لأيٍّ كان، فسارع المالكي بدوره إلى التلميح بأن «ليس هناك أحد باستطاعته أخذها منه» (وبالعراقي: «بعد ما ننطيها»)، التي أصبحت من مفردات القاموس السياسي الجديد.

عمر الجفّال
كاتب صحافي من العراق

غرابة الأطوار

لم يكن لموضوع أبلة فاهيتا أن يمر بتواطؤ بين الشعب والسلطة. في جنازة زوجها الراحل، صرخت أرملة ضابط الشرطة بأن أبلة فاهيتا هي السبب وراء مقتل زوجها. كتبت الدمية أبلة فاهيتا على تويتر أنها تتمنى الطيران في الهواء، فالتقط الإرهابيون هذه الشفرة وفجروا الطائرة. هناك شيء في حياتنا يرتبط بقوة بالقصص الخيالية وبالخيال النشط للمصريين، الخيال النشط الذي يوحد الشعب والسلطة. في النهاية، يبدو أن الأحداث في مصر لا تسير وفق منطق محدد. هناك طبعاً ظل من المنطق، ولكن يداخله الكثير من قصص الخيال العلمي والألغاز البوليسية. لا ينطبق هذا فقط على النظريات. ينطبق على الحركة على الأرض أيضاً.

في الأيام الماضية نُشر خبر عن شخص سرق عمود نور من على كوبري قصر النيل. قام الشخص بنشر العمود ولم يعثر عليه أحد. ولكن الشرطة لم تظل عاجزة. في خبر تالٍ تم القبض على شخصين سرقا غزالتين من حديقة حيوانات الجيزة ووقّفا لبيعهما أسفل كوبري عباس القريب من الحديقة.

صحيح أن الشرطة بدأت تمارس عملها بجدية، وأنها عالجت تقصيرها في المرة الأولى بالمزيد من الكفاءة في المرة الثانية، ولكن يبدو أن المشكلة الآن لم تعد ثورة، ولا إخواناً، ولا طابوراً خامساً، وكل هذه الثرثرة الإعلامية. المشكلة الحقيقية، المشكلة على الأرض، هي حالة من غرابة الأطوار بدأت تتسلل لحياتنا بهدوء ونعومة، وأننا على ما يبدو سنحيا معها طويلاً.

كيف يمكن لسلطة أن تتعامل مع غرابة الأطوار؟ ربما يكون هذا هو العدو الأساسي لها. الإخوان للأسف متوقعون، اعتصام يليه فض اعتصام يليه إرهاب. والثوار متوقعون، دعاوى على الفايسبوك لحرية فلان ثم تظاهرة ثم اشتباكات ثم عودة إلى البيوت. ما هو غير متوقع هو الشعب، ظهر طلبة كثيرون في المرحلة الإعدادية يستطيعون تحطيم نظريات النسبية لأينشتاين والجاذبية لنيوتن. يأتي هذا في ظل تهديدات الكون بإنهاء كوكب الأرض عن طريق النيزك الذي صدمنا.

الزاوية العمرا
كتب نائل
و رسم

العربي السفير

متابعات

مليون نسمة هي الزيادة في عدد سكان مصر بحسب أحدث بيانات الجهاز المركزي للإحصاء في أقل من ستة شهور، وبلغت نسبة الذكور 51.1 بالمئة بينما نسبة الإناث 48.9 بالمئة. وبإضافة عدد المصريين بالخارج وهو يبلغ ثمانية ملايين نسمة، يصبح تعداد المصريين الإجمالي 94 مليوناً.

عن «ثقب أسود» اسمُه المدرسة الجزائرية

في 1954، أي بعد مرور 124 سنة على بدء «مهمة فرنسا الحضارية» في الجزائر، لم تكن نسبةُ الجزائريين في مختلف أطوار الدراسة ما قبل الجامعية تتجاوز 18 في المئة، فيما تُقدَّر اليوم بـ 95.5 في المئة للفئة العمرية 6 ـ 15 سنة (إحصائيات 2012). ولم يكن عدد الطلبة في 1954، يتجاوز 1100 وهو اليوم يتعدى 1.3 مليون طالب من أصل 38 مليون ساكن. وقد ساعد على هذه النقلة الراديكالية من أميّة شبه تامة إلى تعميم شبه كامل للتعليم العام تحوُّلُ الجزائر بعد تأميمها المحروقات في 1971 إلى دولة نفطية، المدرسة فيها، كالمصحّة والكهرباء، رمزُ القطيعة مع الماضي والطموحِ إلى «احتلال مكانة مرموقة في مصاف الدول المتطوّرة» كما كان يقال بلغة ذلك العصر.

وقد عانى التعليم من عواقب الصدمة البترولية المضادة في 1986، وما نجم عنها من تراجع لموارد الخزينة (المموِّلة أساسا بعوائد الجباية النفطية)، فأُخضع كغيره من قطاعات الخدمة العمومية لسياسات تقشفية أملاها صندوق النقد الدولي. لكن هذه السياسات لم تُنفَّذ في الحقيقة إلا جزئيا بسبب خوف السلطة من أن يزيد التراجعُ التام عن مكاسب الفترة البومدينية حظوةَ الإسلام الراديكالي لدى الطبقات الشعبية.

وترافق انتهاء عقد التسعينيات وما عرفه من مواجهات دامية بتحسن كبير لأسعار النفط العالمية، ما زاد مداخيلَ الخزينة ومكّن الدولة من استئناف الاستثمار العمومي، خاصة أنه غطاء مثالي لتبديد مريع للمال العام اتّخذ صورا شتى أهمها مضاعفة قيمة الصفقات لقاء رشى يدفعها الفائزون بها.

ارتفاع ميزانية التعليم 424 في المئة منذ 2000

وكان من مظاهر استئناف الاستثمار الحكومي في الخدمات العمومية ارتفاع ميزانيات تسيير قطاعي التعليم العام والجامعي وإطلاق مشاريع كبرى لتوسيع بنيتهما التحتية (مئلا 3698 مدرسة جديدة بين 2001 و2011). وقد حُددت ميزانية وزارة التربية في قانون المالية للسنة الجارية بـ 697 مليار دينار جزائري (أي 16 في المئة من ميزانية التسيير الكلية وهي 4714 مليار)، فيما بلغت ميزانية التعليم العالي 270 مليار دينار (6 في المئة). ويكفي لتوضيح أهمية هذه المبالغ معرفة أن ميزانية التسيير لوزارة التربية لم تتعدَّ 133 مليار دينار في 2000 (ارتفعت بـ424 في المئة في 14 سنة)، وأن ميزانية تسيير التعليم العالي كانت في حدود 39 مليار دينار لا أكثر (أي أنها زادت بـ592 في المئة خلال الفترة ذاتها).

ولتلافي تغذية نار الانتفاضات الشبابية التي بدأت في 2001 في المنطقة القبائلية، وانتشرت إلى جهات أخرى خلال السنوات اللاحقة، حافظت الدولة على المزايا الاجتماعية للتلاميذ، وهي فضلا عن مجانية الدراسة، المطاعم المدرسية (14739 مطعما في 2013–2014 لفائدة 3 ملايين تلميذ حسب الإحصائيات الرسمية) ومجانية الكتاب المدرسي ومِنَح الدخول المدرسي التي يقدّمها صندوق الضمان الاجتماعي في كل شهر أيلول/سبتمبر لأبناء الأسر الفقيرة وكذا الإعاناتُ العينية (مآزر، محافظ، الخ) التي توزعها البلديات سنويا على هذه الأسر. أما المزايا الاجتماعية لطلبة التعليم العالي فنذكر منها على سبيل المثال شبهَ مجانية المطاعم الجامعية (سعر الوجبة 1.20 دينار أي 1 سنتيم من اليورو منذ السبعينيات) والنقلِ والإيواءِ في المساكن الجامعية.

ويلخص رقمٌ واحد ضخامةَ النفقات التعليمية في الجزائر: «كلفة» حامل الشهادة الجزائري تعادل 500 في المئة من نصيب الفرد من الدخل القومي حسب دراسة أجرتها مجموعةُ البحث «نبني» (كانون الثاني/يناير 2013)، مقابلَ 200 في المئة لنظيره التونسي و 180 في المئة لنظيره المصري.

نفقات طائلة لا طائل منها

هل يعني هذا الإنفاق على التعليم أن الجزائر تحلِّق عاليا في سماء المعرفة؟ لا للأسف. لا شك في أن جيوش التلاميذ والطلبة الجرارة هذه تُحسن القراءة والكتابة، لكن مؤهلاتهم الحقيقية بالتأكيد أبعد من أن تتناسب وأسماء الشهادات الفخمة التي حُمِّلوا إياها.

وإذا كانت نسبةُ إعادة السنة 6.8 في المئة من مجموع المسجلين في الابتدائي (2012، البنك الدولي) فإنها 17.8 في المئة في الثانوي، وهي نسبةٌ عالية مقارنة بنظيرتها لمنطقة الشرق الأوسط/شمال إفريقيا (9.1 في المئة). أما تدنّي مستوى التحصيل فيشير إليه احتلال التلاميذ الجزائريين مراتبَ غيرَ مشرفة في مسابقات عالمية هدفُها مقارنة النظم التعليمية في العالم، وهو ما حدث في 2007 في مسابقة TIMMS (Trends in International Mathematics and Science Study) عندما حصلوا على مجموع 378 في الرياضيات و354 في العلوم، أي تحت المعدل (500 نقطة) بـ122 و146 نقطة على التوالي.

ولا يقل مستوى التعليم الجامعي تدنيًّا عن مستوى التعليم العام، فلا جامعةَ جزائريةٌ واحدة في قائمة أولى 500 جامعة في العالم (ترتيب 2013) التي تنشرها سنويا جامعة شانغهاين فيما تحتل جامعاتُ الملك سعود والملك عبد العزيز والملك فهد (المملكة السعودية) فيها المراتب 159 و212 و330 على التوالي، وجامعة القاهرة المصرية المرتبةَ 404. ورغم ما يؤخذ على هذا الترتيب من تفضيل ضمني لكبرى الجامعات، خاصة منها تلك التي بمقدورها ماليا تشغيل باحثين كبار، فإنه يبقى مرجعا جادا لمقارنة المؤسسات الجامعية في العالم بعضها بالبعض الآخر وتقييم مساهمتها في البحث العلمي العالمي.

ولا أدلَّ على أن المسؤولين الجزائريين يقيّمون التعليمَ كمّاً لا كيفاً من تعليق المدير العام للبحث العلمي بوزارة التعليم العالي على غياب الجزائر من هذه القائمة: «المعايير المستعملةُ في ترتيب الجامعات عالميا تركز على البحث العلمي (...) لا على جهود الدولة المبذولة لإنشاء الهياكل القاعدية وتحسين التأطير البيداغوجي» (الموقع الإخباري TSA، 15 تموز/يوليو 2013). هل الهدف من «إنشاء الهياكل القاعدية» و«تحسين التأطير البيداغوجي» نشر وإنتاج المعرفة أم مجرّد نيل ود المؤسسات الأممية في الخارج وشراء السلم الأهلي في الداخل ما دام نهر الريع جاريا؟

المدرسة كقاعة انتظار

وعدا ضعفِ مستوى المدرّسين والمفتشين وسوء استغلال الوسائل البيداغوجية وانعدامِها أحيانا، يُفسَّر تدهور المستوى المعرفي للتلامذة والطلبة بعاملين آخرين. أولهما انتشار الغش بشكل غير مسبوق، ما جعل الانتقال من فصل إلى آخر في متناول الجميع تقريبا، وثانيهما استعمال الدولة التعليم أداة للتحكم في جماهير الشباب بإطالة مدة التمدرس اصطناعيا، وبالتلاعب بنسب النجاح في الامتحانات. ويتخذ الغش أشكالا متعددة : استعمال «الحُروز» ـ اللفائف التي تحوي الإجابات ـ وتسريب الأسئلة بل و«الغش العلني»، إن صح التعبير، كما رأيناه في بكالوريا 2013 عندما قام مترشحو بعض المدارس بالإجابة على سؤال الفلسفة «جماعيا»، في حضور المراقبين، بدعوى أنهم «لم يدرسوا موضوعه»، وهو ما أحدث في حينه فضيحةً مدوية سرعان ما أُخمدت (ولم تسفر طبعا عن استقالة الوزير).

ويبدو المصير المجهول لتقرير «لجنة إصلاح التعليم» الذي شكّلها الرئيس بوتفليقة في 2000 قرينةً على إحجام النظام عن إخراج التعليم من أزمته ودفعه إلى مزاوجة الكم بالكيف فهو يخشى أن يفقدَ بإصلاحه وسيلةً من وسائل التحكم في المجتمع بتوزيع النتائج الدراسية «الجيدة» الموهومة والنجاحات غير المستحقة. ولا مبالغةَ إن قلنا إن المدرسة والجامعة لا تعدوان في نظره أن تكونا «حضانة» يُحشد فيها مؤقتا ملايينُ الموعودين بالبطالة لمنعهم من احتلال الشارع. هل من تفسير منطقي آخر – والمستوى على ما هو عليه – لارتفاع نسبة الفائزين في البكالوريا من 19.42 في المئة في 1995 إلى 32.92 في المئة في 2002 والى 44.78 في المئة في 2013 وبلوغها الذُرى في 2011 بـ62.45 في المئة؟

و تؤدي هذه السياسة المتعامية إلى تعاظم ضغط أصحاب الشهادات على سوق عمل، عاجزة عن إدماجهم بسبب بطء النمو الاقتصادي. ويواجه النظام هذا الضغط بنفَس الهروب إلى الأمام، فنراه يشجع البطالين (بالقروض المصرفية وغيرها من التسهيلات) على إنشاء مؤسسات صغيرة محكوم عليها بالإفلاس، ليجد أصحابُها أنفسهم مجددا على الهامش، بطّالين دون تكوين حقيقي ولا خبرة مهنية حقيقية.

ياسين تملالي

صحافي من الجزائر

حلـم ..

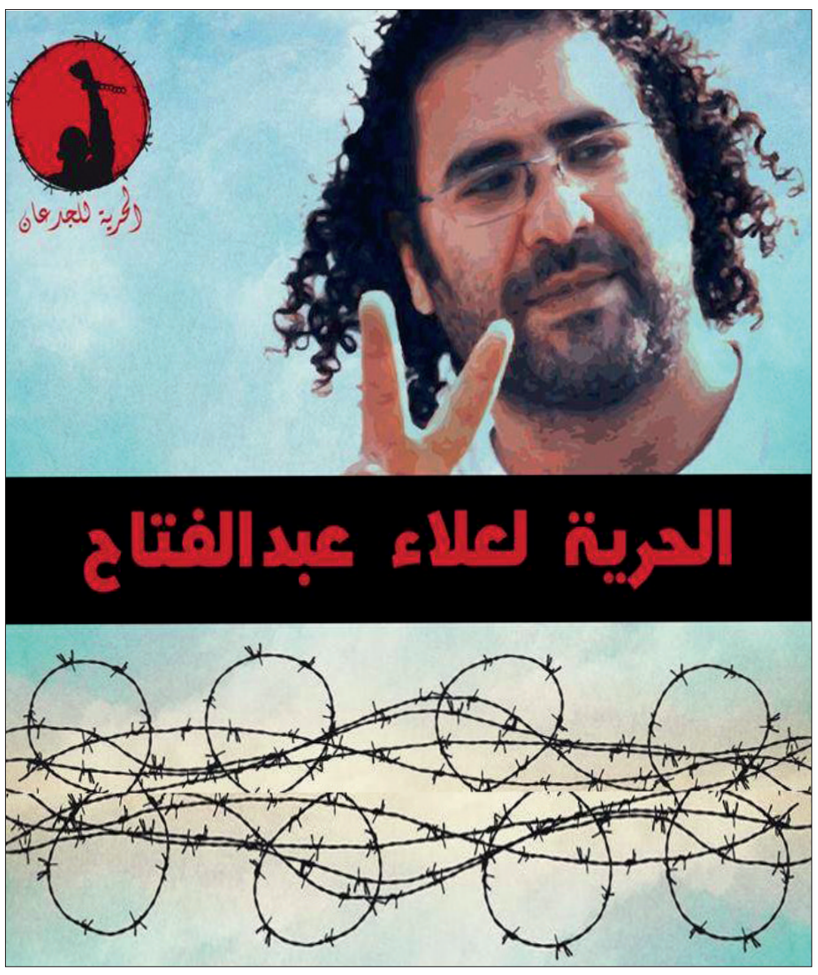

arabi.assafir.com

ـ استخدامات متعددة للمساجد في الأردن ـ محمد الفضيلات
ـ وسط دهشة العرب: المجاعة تهدد الموريتانيين ـ المختار ولد محمد
يستقبل الموقع مساهماتكم وتعليقاتكم واقتراحاتكم.
تابعونا على «فايسبوك»: السفير العربي ـ Assafir Arabi
ـ تواصلوا معنا على «تويتر»: @ArabiAssafir

.. بألف كلمة

«عيش، حرية، كرامة وطنية»

إضرابات مصر المطلبية الحالية

تصوير مي شاهين (خاص «السفير العربي»)

مدونات

معرض الكتاب، فماذا عن القراءة؟

«أمس في برنامج «مباشرة معكم» على القناة الثانية، كان الحوار يدور حول فعل القراءة وممارسته داخل المجتمع. ولأننا في توقيت معرض الكتاب الدولي المقام بالدار البيضاء، أعجبني رأي واحدة من ضيوف الحلقة. أشارت إلى ضرورة التصالح مع القراءة، وخلق الإمكانيات حتى نُعدَّ مجتمعا يعطي للكتاب حقه.

وقالت متسائلة إنَّ اسم المعرض هو «المعرض الدولي للنشر والتوزيع»، فلماذا يغيب مصطلح القراءة من اسمه؟ لماذا لا يسمى «المعرض الدولي للنشر والتوزيع والقراءة».

أنا أتفق معها، إذ أن القراءة أيضا فعل وممارسة وثقافة، فلا بد أن يخصص لها حيز كبير من الاهتمام ولو بالإشارة عبر اسم أكبر معرض يقام سنويا في الدار البيضاء، وتُخصَّص في هذا الموسم ندوات حول القراءة. إنني أزعم أن الإصدارات ونشر الكتب تفوق بكثير عدد المستهلكين والقراء، لهذا فإن الالتفات إلى فعل القراءة ومساندته، وخلق فضاء له، سواء على الصعيد الوطني أو على صعيد الجماعات المحلية، أمر أساسي. فالجماعات المحلية تُغيِّبها، كما أن بعض المؤسسات التعليمية نادرا ما تجد فيها مكتبات، وفي رأيي، حتى وُجُود المكتبات في المؤسسات لن يفيد. فما فائدة اصطفاف الكتب إن لم يكن هناك قارئ ومهتمون...»

من مدونة «أضواء على العالم» المغربية (الخميس 20 فبراير/شباط 2013)
http://adwae.blogspot.com/

دول الخليج والاتفاقية التي ستقصم ظهرها!

«لا يقف في وجه التغيير إلا اثنان لا ثالث لهما، إما غبي لا يعي ما يفعله، وإما مغرور يعتقد أنه سينجح حيث فشل الآخرون ويوقف التغيير، وبالنهاية النتيجة واحدة: الانكسار.

في الإمارات: محاربة ومحاكمة وسجن وقمع الجماعات الإسلامية ودعم الانقلاب في مصر بشكل واضح وصريح. السعودية: سجن وقمع وتهجير المعارضين، وآخرها قرار الملك بمنع الدعم والتأييد بل وحتى التعاطف مع الجماعات الاسلامية. في البحرين: قمع وسجن المعارضين وانتهاك لحقوقهم الإنسانية والمدنية. قطر: جمال العمران والتنمية يخفي تحته الكثير من القبح، وآخرها حبس الشاعر ابن الذيب مدى الحياة لمجرد نقد الحاكم.

دول الخليج تتراجع وتزيد من القبضة الأمنية في الوقت الذي بدأ يعلو فيها صوت الشعوب ويزداد وعيها وانفتاحها. في السعودية مثلاً بدأنا نرى انتقادات للمسؤولين والأمراء وبدأنا نرى تحركات بالشوارع. وفي الكويت أصبحنا نرى أفكاراً حول حكومة منتخبة وتعديل دستور وتقليص لصلاحيات الأمير وغيرها من الافكار المتقدمة. ولكن دول الخليج في المقابل بدلا من أن تحاول التأقلم مع هذه التغييرات فإنها تحاول صدّها والوقوف بوجهها، وأعتقد أن الاتفاقية الأمنية ـ بما فيها من انتهاكات لأبسط حقوق وضمانات مواطني دول مجلس التعاون ـ هي القشة التي ستقصم ظهر البعير...»

من مدونة «لو كويت» الكويتية (الثلاثاء 11 فبراير/شباط 2014)
http://lekoweit.blogspot.com/2014/02/blog-post_11.html

لا للرتابة

«في مجتمع كمجتمعنا المحكوم بقوانين غير مكتوبة، يجد الواحد نفسه ماشيا في حقل من الالغام عندما يحاول أن يعيش حياته ويقرر مصيره بنفسه. ليس للواحد منا إلا خيارين، أن يتمرد ويُنبذ، أو أن يمثّل على المجتمع ويتآكل هو من الداخل، أي يستهلك طاقته في المجاملة والمحاباة ومراعاة شعور الآخرين على حساب حياته وقراراته الخاصة.

ليس للخصوصية مكان في مجتمعنا، يجب أن تشارك الجميع في كل شيء حتى قراراتك الخاصة جدا يجب أن تستشير فيها من حولك وإلا فأنت لا تحترمهم. هكذا يظنون. لا بد من أن يبحثوا عن عيوب للقرارات التي تتخذها أنت إذا لم تمر من خلالهم، أي لا بدّ من أن يحسسوك أنك لا تزال أصغر مما تظن.

أتساءل دائما لماذا تتكرر النماذج في مجتمعاتنا؟ لماذا التمايز نادر؟ ولماذا لا يوجد إبداع؟ الاجابة بسيطة: لأن الفرد في مجتمعنا ليس حرّاً إلا في إطار المجتمع وفي المساحة البسيطة التي لا تساعد الفرد إلا على تكرار تجربة غيره، وهنا يتضح لنا سبب تكرار النماذج ورتابة حياة مجتمعنا.

شخصيا ليس لدي الوقت الكافي لمناطحة المجتمع ولا أشجع على ذلك ولا أظن الوقت قد حان، لكني في نفس الوقت لا أستطيع أن أكرر تجربة غيري ما لم تكن تتماشى مع إيماني العميق بما أفعل..»

من مدونة «تحياتي» العُمانية (الجمعة 21 فبراير / شباط 2014)
http://tahyati.blogspot.com/2014/02/blog-post_21.html